

عملية تورينو

17-2016

دول جنوب وشرق
المتوسط



منطقة جنوبي وشرقي المتوسط

منذ انطلاق الجولة الأولى لعملية تورينو في 2010، فإن التطورات السياسية والديموغرافية والاقتصادية في منطقة جنوبي وشرق المتوسط قد ساعدت على إبراز أهمية التعليم والتدريب المهني وإعطاءه الأولوية في أجندة العمل في معظم الدول، إذ يمكن للتعليم والتدريب المهني أن يلعب دوراً مهماً في حل مشكلة البطالة في أوساط الشباب، والتي تعتبر من التحديات الكبرى في دول المنطقة، كما أنه يسهم في زيادة الترابط والاندماج الاجتماعي.

www.torinoprocess.eu

التقرير من إعداد إلينا كاريو بيريز، الخبيرة في مؤسسة التدريب الأوروبية

محتويات هذا التقرير هي حق ومسؤولية حصرية لمؤسسة التدريب الأوروبية ولا تعكس بالضرورة آراء معاهد الاتحاد الأوروبي.

PDF ISBN 978-92-9157-693-7 doi:10.2816/486587 TA-06-17-217-AR-N

© مؤسسة التدريب الأوروبية، 2018

يسمح بإعادة نشر المحتوى شريطة ذكر المصدر.

التصميم: المقال 10

الصور: مؤسسة التدريب الأوروبية/آندريا غورماني



المحتويات

2.....	المقدمة
3.....	1. السياق الاقليمي والمؤشرات الأساسية
8.....	2. النتائج الرئيسية والتطور
8.....	تطور الرؤية
11.....	تطور فعالية الاقتصاد الخارجي
14.....	التطور في الفعالية الاجتماعية الخارجية
16.....	التطور في الفعالية الداخلية
19.....	تطور الحوكمة
21.....	الخاتمة والرسائل الأساسية
24.....	الملاحق
24.....	الملحق 1. سوق العمل، والتعليم والمؤشرات السياقية (التغير: أصفر = تغير إيجابي، بنفجسي = تغير سلبي)
26.....	الملحق 2. دول جنوب وشرق المتوسط عملية تورينو 2016-17 أهداف الاتحاد الأوروبي 2020 في التعليم والتوظيف (تمرين مقارنة)
27.....	الاختصارات والأحرف الأولى
28.....	المراجع



المقدمة

وقد تطورت أهمية الدور الذي يلعبه التدريب والتعليم المهني والتقني TVET في تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير منذ صدور عملية تورينو 2010، إذ تتفق هذه الدول الآن على أن البطالة في أوساط الشباب هي التحدي الأكبر لذا فقد أطلقت عدداً من المبادرات لحل هذه المشكلة الأساسية، لكن على الرغم من هذا فإن النتيجة لم تكن على قدر التوقعات، ما جعل هناك حاجة إلى مزيد من الجهود المستدامة، وفيما يخص فعالية التدريب والتعليم المهني والتقني الداخلية فإن كل الدول ماضية وبجهد حثيث لتطوير نوعية هذه الانظمة، مع وجود بطء في التطبيق، وفي الجانب الاجتماعي فالوعي حول أهمية التدريب والتعليم المهني والتقني في ازدياد مستمر لكن لا زال هناك الكثير مما يجب القيام به لتحقيق طموحات الأفراد والمجتمع.

هذا التقرير الإقليمي حول عملية تورينو 2016 لدول جنوب وشرق المتوسط SEMED يحلل نتائج عملية تورينو 2016 للتقارير الوطنية في مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين¹ وتونس من منظور إقليمي²، ويركز التقرير الإقليمي على التطور من منظور ثنائي: فهو يتناول آخر جولة في عملية تورينو (2014) ويستخدمها كمقارنة معيارية، وأيضاً يضع في عين الاعتبار التطور الكلي منذ الجولة الأولى لعملية تورينو في 2010.

ويتضمن التقرير محتوى ونتائج ندوة عملية تورينو لدول جنوب وشرق المتوسط الإقليمية (الرباط، فبراير 2017)³، وكان الهدف من عقد هذا الندوة استمرارية الحوار حول السياسة الإقليمية حول التطور المتحقق في سياسات التدريب المهني والتدريب استناداً إلى ثلاثة متديات سياسة إقليمية ترتبط بالجولات السابقة من عملية تورينو والتي تم تنظيمها في 2012 و 2013 و 2014 في البحر الميت في الأردن وفي مرسيليا الفرنسية وفي تورينو الإيطالية على التوالي، وقد وفر ندوة الرباط الفرصة لمناقشة نتائج عملية تورينو 2016 والتطور الذي حققته الدول منذ بداية عملية تورينو في 2010 (وخاصة منذ الجولة الأخيرة في 2014)، كما شكل الندوة فرصة للمنطقة برمتها لكي تراجع سياساتها واتجاهاتها للمستقبل ضمن سياق وإطار أجندة الاستدامة ومن منظور 2020 وبالتطلع إلى 2030.

يمكن الاطلاع على ملخص النتائج الرئيسية لهذا التقرير في مطبوعة مؤسسة التدريب الأوروبية ETF تحت عنوان عملية تورينو 2017 نظرة إقليمية: جنوب وشرق المتوسط، وهي.

ويكشف تحليل نتائج عملية تورينو 2016 لدول جنوب وشرق المتوسط مجموعة العوامل الظاهرة والباطنة التي تحدد تطور دول المنطقة، ونظراً لأن عملية تورينو بدأت في عام 2010، فإن المنطقة وخاصة الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط قد مرت بتغيرات سياسية واجتماعية وسكانية واقتصادية كبيرة ومضطربة، وهذه البيئة قد وضعت التعليم التقني والتعليم المهني في رأس قائمة أولويات السياسات في تلك الدول، وخاصة في ظل التحديات الكبيرة مثل بطالة الشباب، والترابط الاجتماعي والفعالية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه فقد أوجدت هذه البيئة ظروفاً صعبة لتطبيق الإصلاحات في بعض الدول، وبحسب الدولة فإن من الصعب تحديد مستوى التطور الحقيقي في بعض المجالات عند المقارنة مع المعيار الأخير وهو عملية تورينو 2014، إلا أن المسألة تختلف عند مقارنة ذلك بعملية 2010، حيث يلاحظ النمو بشكل ظاهر في هذه الدول في معظم المجالات التي يشملها هذا التحليل.

لقد حققت دول جنوب وشرق المتوسط تطوراً كبيراً في النهوض برؤيتها ومهاراتها ومواردها البشرية، وتحديدًا في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني TVET، حيث تم وضع استراتيجيات لتجسيد هذه الرؤى، وحالياً تتم معالجة تحديات التطبيق، وقد حققت هذه الدول نجاحاً كبيراً في زيادة الوعي حول الدور الكبير الذي يمكن للحكومة أن تلعبه في نجاح الإصلاحات، كما تم التركيز في أجندات السياسة الوطنية على أهمية التنسيق والمشاركة والأبعاد المحلية والإقليمية. صحيح أن هناك تقدماً حصل لكن الطريق لا يزال طويلاً لتغيير الهيكليات المركزية التقليدية في هذه الدول من أجل مواجهة التحديات الراهنة.

¹ هذا المسمى ينبغي ألا يفهم منه أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا انحياز للمواقف الفردية للدول الأعضاء الواردة في هذا التقرير.

² متوفر على الموقع: www.torinoprocess.eu/hub

³ بالإضافة إلى البلدان الواردة أعلاه، فإن المشاركين في مؤتمر الرباط أيضاً أضافوا الجزائر وليبيا وممثلين عن المفوضية الأوروبية واللجنة الأوروبية الاجتماعية والاقتصادية والتجمع المحلي الإقليمي والأورومتوسطي، والمنظمات الدولية والإقليمية والداعمين.



1. السياق الاقليمي والمؤشرات الأساسية⁴

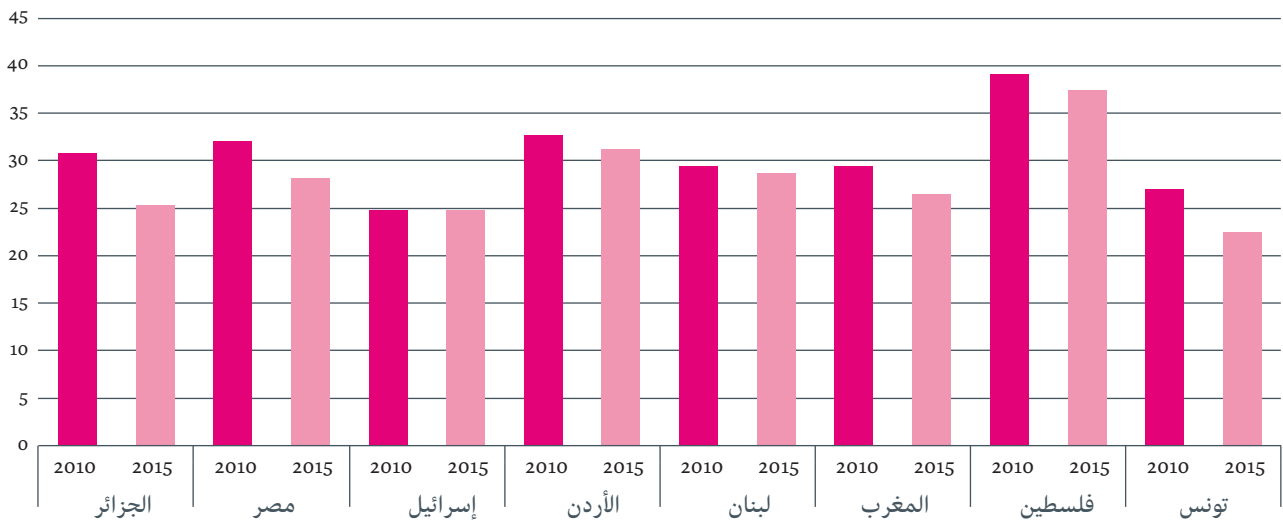
لم ينجم عن التعافي الاقتصادي الراهن⁷ تحسناً في ظروف العمل، وفي الواقع فإن التحسن الطفيف في الأداء الاقتصادي لبعض الدول لم يحقق مزيداً من فرص العمل، وهذه الظاهرة التي اقترن فيها النمو بعدم زيادة فرص العمل نجدها في المغرب والجزائر، حيث شكل الناتج المحلي الاجمالي GDP نمواً بنسبة 4% في 2015 ولكن ذلك لم يقلص من نسبة البطالة، وظلت البطالة وعدم تطابق المهارات تشكل أحد أهم التحديات في دول جنوب وشرق المتوسط، لا بل وتدهورت بيئة العمل في السنوات الماضية في العديد من الدول، فمثلاً تونس هبطت في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 32 في 2010 إلى المرتبة 83 في 2013 والمرتبة 92 في 2016، وهذا ناتج عن عدة عوامل مثل الافتقار إلى الرؤية المتعلقة بأولويات التنمية الاقتصادية والبيروقراطية والمشاكل الأمنية، وتظل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي توظف أغلبها 5 عمال، العمود الفقري لاقتصاد المنطقة، لكن في الوقت نفسه فهناك مشروعات ناجحة في بعض الدول، مثل إسرائيل، وأشار تقرير المؤسسات الصغيرة أن المنطقة تحقق تقدماً طفيفاً في تطوير مهارات بناء وتأسيس المؤسسات المتوسطة والصغيرة (منظمة التعاون والتنمية ومصادر أخرى، 2014).

كما ذكرنا سابقاً فإن تطوراً طفيفاً قد حصل في سوق العمل في المنطقة منذ الجولة الأخيرة من عملية تورينو في 2014، وخاصة فيما يخص الشباب والنساء، وتظل نسب النشاط هي الأقل في العالم لا بل واستمرت في التناقص في بعض الدول (المغرب، مصر، الأردن)، مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى يفوق معدلات الفترة الأصعب في الركود

باستثناء إسرائيل فإن شبح بطالة الشباب، والذي كان محور نقاشات ندوة البحر الميت في 2012، لا زال يخيّم على الساحة اليوم، ما حفز لظهور العديد من القرارات التي اتخذتها الدول وكذلك إدراج نظم التعليم المهني في الاستراتيجيات الوطنية وتحرك الداعمين في المنطقة، وكما هو موضح في الاقسام التالية من هذا التقرير فإننا سنلاحظ أن الدول قد حاولت أن تشق طريقها لتحقيق الأهداف المشتركة في توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وهذا القسم سيتناول بإيجاز ما حدث منذ انعقاد ندوة عملية تورينو 2012 في البحر الميت فيما يخص عدداً من المؤشرات الأساسية (الاقتصاد، سوق العمل، التعليم) والتي تقدم لنا صورة عن وضع المنطقة بشكل عام.

وظاهرة تنامي أعداد الشباب في دول جنوب وشرق المتوسط الناتج عن التغير السكاني السريع ستستمر على الأقل خلال العقدين المقبلين، حيث سيكون أكثر من 40% من السكان (أكثر من 50% في فلسطين ومصر والأردن) من فئة الشباب تحت سن الثلاثين، ومع هذا فإن الضغط على سوق العمل والذي يسببه هذا العدد الكبير من الشباب يتناقض بشكل بسيط (أنظر الشكل 1.1)، وذلك لأن نسبة المتضمنين الجدد إلى سوق العمل (15-24 سنة) تنقلص مقارنة بالقوة العاملة (15-64 سنة)، كذلك فإن هناك عامل سكاني آخر مهم وهو التدفق الحالي للمهاجرين واللّاجئين داخل المنطقة والتي زادت الطين بلة وخاصة في دول مثل لبنان والأردن (حيث تستقبل لبنان 1.2 مليون لاجئ سوري وتستقبل الأردن 600 ألف⁵)، وكذلك في تونس⁶.

الشكل رقم 1.1 نسبة السكان الشباب النسبية في 2010 و 2015 (%)



ملاحظة: تم احتساب العدد النسبي للسكان الشباب بقسمة فئة الشباب (15-24 سنة) على السكان في عمر العمل (15-64 سنة).

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتب الاحصاء المحلية.

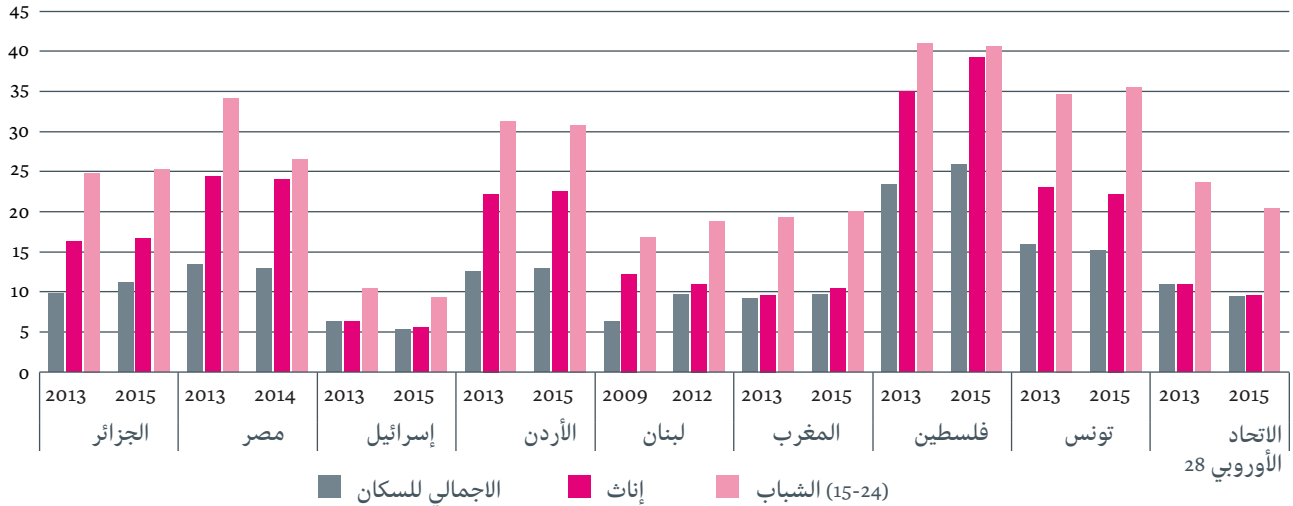
⁴ هذا القسم يعتمد في تحليله على المؤشرات الأساسية الموجودة في الملحق رقم (1) من هذا التقرير، وعلى الرغم من أن الجزائر لا تشارك بشكل رسمي في عملية تورينو 2016 إلا أنه تم تضمين المعلومات ذات الصلة بالجزائر في هذا القسم لتقديم صورة إقليمية أكثر وضوحاً.

⁵ تعداد 2015 السكاني في الأردن أكد بأن العدد الكلي لللاجئين السوريين (بمن في ذلك غير المسجلين) يبلغ 1.3 مليون لاجئ.

⁶ هناك عدد كبير من الليبيين في تونس، وهناك صعوبة في العثور على بيانات موثوقة حول حجم هذا العدد من الطرف الليبي أو التونسي ومع هذا فإن وضع اللاجئين والنازحين الليبيين يختلف قليلاً عن الوضع السوري فوضع الليبيين أفضل اقتصادياً، وفي جميع الأحوال هناك تأثير على الدولة المستضيفة - أي تونس.

⁷ معظم الدول شهدت تطوراً اقتصادياً مقارنة بالجولة السابقة من عملية تورينو 2014، إلا أن تونس وإسرائيل قد أظهرتا بطلاً في التعافي في 2015 مقارنة ب 2013 (1% مقابل 3% في تونس و2.5% مقابل 4.3% في إسرائيل).

الشكل 2.1 نسب البطالة من العدد الاجمالي للسكان (15+)، النساء (15+)، والشباب (15-24) في 2010 و2015 (%)



ملاحظات: إسرائيل ومصر: الفئة العمرية 15-64، الجزائر: الفئة العمرية 16-59، بيانات الشباب تعود إلى عام 2014، لبنان: البيانات تعود إلى عام 2009 و2012، المغرب: البيانات تعود إلى عام 2014.

المصادر: بيانات المديرية العامة للمفوضية الأوروبية Eurostat حول لبنان ومصر وكذلك مكاتب الإحصاء المحلية في الدول الأخرى.

فهذه النسبة ترتفع في العائلات الأكثر فقراً (ILO, 2016)، وأنظر أيضاً مؤسسة التدريب الأوروبية (2015b).

لا يزال المعروض من الوظائف أقل من الطلب عليها في سوق العمل، وغالباً فإن الوظائف المطروحة تكون متدنية في قيمتها وتتوفر - إن وجدت - في القطاع غير الرسمي، أما القطاع العام وهو المهيمن على سوق العمل في المنطقة (<40% في الجزائر والأردن و<20% في مصر وفلسطين وتونس)¹⁰، وخاصة للعمالة الماهرة فيوفر ظروف عمل أحسن، وفي الحقيقة فإن افتقار السوق إلى استثمارات القطاع الخاص من أجل تحسين ظروف العمل هو الذي يعيق تنمية وتطوير القطاع الخاص في المنطقة¹¹، وتشكل الوظائف الذاتية الخاصة¹² أكثر من 30% من مجمل الوظائف في الجزائر ومصر ولبنان وفلسطين والمغرب و20% في تونس، ويوظف القطاع الاقتصادي غير الرسمي تقريباً ثلثي القوة العاملة في قطاعات غير الزراعة مع تحقيقه لثلث الناتج المحلي القومي في المنطقة (61.7% من مجمل الوظائف في فلسطين وتقريباً 40% في المغرب¹³). وتقدر منظمة العمل الدولية أن أكثر من نصف عقود العمل الخاصة بالشباب للفئة العمرية 15-29 ليست مكتوبة وموثقة، ولا يوجد سوى اتفاقات شفوية بين العامل وصاحب العمل، وهذه العقود غالباً تدوم لأقل من عام (منظمة العمل الدولية 2016)، ويتسم العمل في الاقتصاد غير الرسمي بضعف الانتاجية وعدم توافر الأمن والعجز التام أو شبه التام عن تطوير المهارات.

على الرغم من النظرة القاتمة إلى سوق العمل، فإن نسبة التعليم في أوساط القوة العاملة في المنطقة أفضل حالا اليوم، إذ تحسن التحصيل الدراسي في أوساط البالغين فوق سن 25 عاماً بثبات منذ الجولة الأولى من عملية تورينو في 2010 (أنظر الملحق 1)، وخاصة في الفئة العمرية 30-34

الاقتصادي الأخير، ولكن بنسبة أقل من تلك التي مرت بها بعض الدول في 2013 (تونس، مصر، إسرائيل)، ومع هذا تظل نسب البطالة عالية جداً، إذ تتراوح بين 10% إلى 25% من عدد السكان الكلي، بينما تتضاعف هذه النسبة في أوساط النساء (أنظر الشكل 2.1)، وقد شهد العامين الماضيين تقدماً طفيفاً في نسب البطالة في أوساط الشباب، فنسبة البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة بلغت حوالي 25% أو تجاوزت ذلك بقليل في كل الدول تقريباً في 2015⁸.

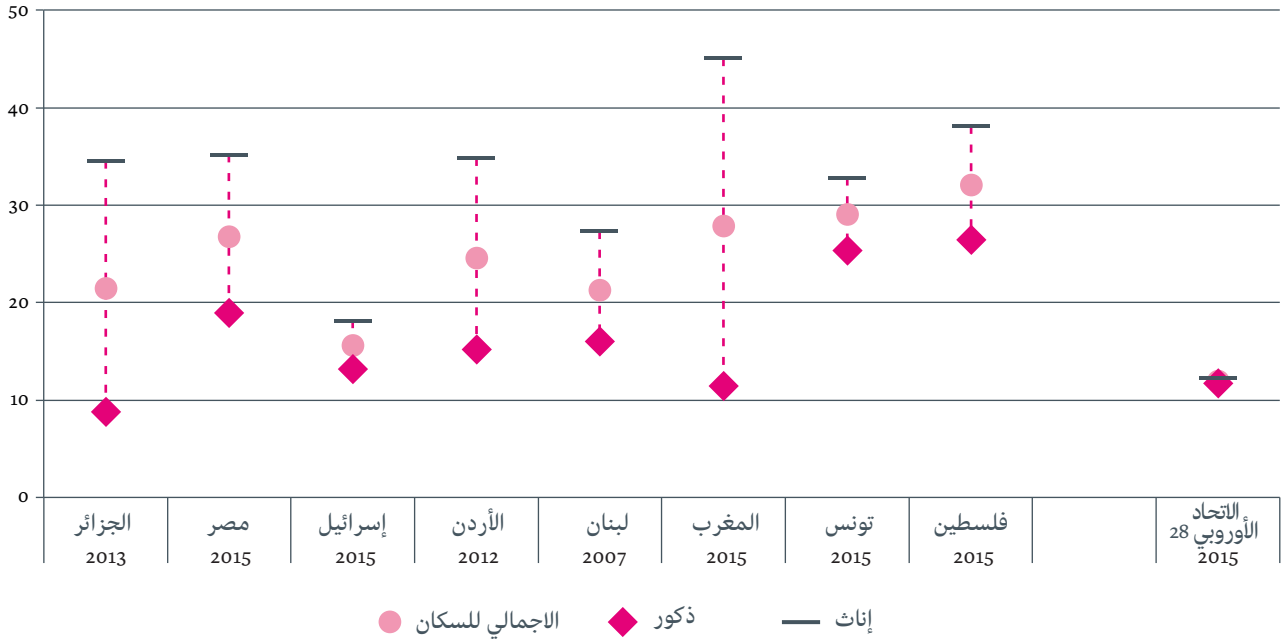
أغلبية الشباب العاطلين عن العمل يفتقرون إلى الخبرة ويبحثون عن أول عمل لهم، وهذا يشكل انتقالاً صعباً من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل، وفي الحقيقة فإن نسبة كبيرة من الشباب، وخاصة الإناث، يفتقدون للتعليم والتدريب والعمل (NEET)، وبحسب البيانات فإن واحداً من بين كل ثلاثة شبان بين 15 و 24 عاماً يعانون من هذه الظاهرة في المغرب ومصر وفلسطين وتونس، وفي الجزائر ولبنان فإن الرقم ينخفض إلى واحد من بين كل خمسة شبان (الشكل 3.1)، وهذه الظاهرة لها آثارها الضارة على المجتمع وعلى الشباب، فقلة النشاط في المرحلة المبكرة من العمر لها تأثير سلبي على فرص التوظيف ومكتسبات المستقبل والحصول على عمل مستقبلي متميز، ورغم هذه الصورة القاتمة بمجملها فقد تحسن أداء سوق العمل بشكل طفيف في مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل حيث انخفضت نسبة البطالة بين عامي 2013 و 2015، كما تقلصت أعداد الشباب الفاقدين للتعليم والتدريب والعمل (NEET) في تونس ومصر وإسرائيل⁹ مقارنة بعملية تورينو السابقة (أنظر الملحق رقم 1، لا توجد بيانات خاصة بالمغرب)، بالإضافة إلى هذا فإن هناك رابطاً إيجابياً بين دخل العائلة واحتمالية فقدان الدراسة والعمل والتدريب،

⁸ نسبة البطالة في أوساط الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة) مرتفعة جداً في فلسطين (40.7%)، تونس (35.5%)، مصر (26.5%)، الأردن (30.8%)، الجزائر (25.3%)، 2015، وهي أقل من المعدل العام في الاتحاد الأوروبي في المغرب (20%)، ولبنان (18.7%)، 2012، وإسرائيل (9.3%)، 2015. انظر الشكل رقم (2) للأطلاع على المصادر والبيانات. قلة من الدول نجحت في تحسين هذا الرقم في السنوات الثلاث الماضية، على سبيل المثال، مصر تمكنت من تقليص البطالة في أوساط الشباب من 34% عام 2013 إلى 26% في 2015.

⁹ البيانات الخاصة بإسرائيل وتونس مصدرها مكاتب الإحصاء الوطنية، البيانات الخاصة بالمغرب متوفرة للعام منذ 2015 على موقع لجنة التخطيط العليا.

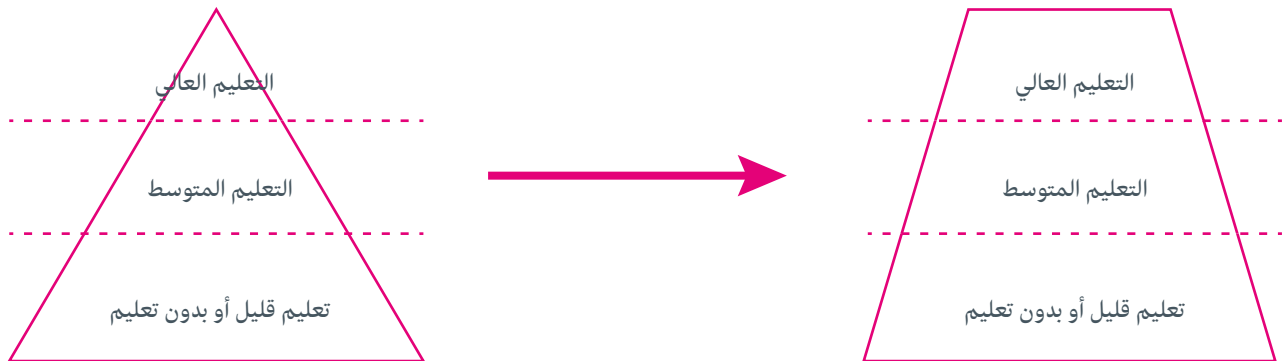
¹⁰ مصدر البيانات: مكاتب الإحصاء الوطنية والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية "يوروستات". يتوافق هذا مع تردد المشروعات المتوسطة والصغيرة في السعي للحصول على التمويل ما يمنحها من النمو (أنظر البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، ومصادر أخرى 2016).
¹¹ فكرة التوظيف الذاتي تعني الأفراد الذين يعملون لحسابهم، وأصحاب العمل، وأعضاء الجمعيات الإنتاجية، وأفراد العائلات الإنتاجية.
¹² المصادر: المكتب المركزي للإحصاء في فلسطين، 2015، والمندوبية السامية للتخطيط في المغرب، 2007.

الشكل 3.1 نسبة فقدان الدراسة والعمل والتدريب NEET في أوساط الفئة العمرية 15-24 عاماً، بحسب آخر توفر لها عام (%)



المصادر: دائرة الإحصاء في منظمة العمل الدولية ILOSTAT المديرية العامة للمفوضية الأوروبية Eurostat ومكاتب الإحصائيات المحلية

الشكل 4.1 تطور التحصيل الدراسي للقوة العاملة في منطقة جنوب وشرق المتوسط SEMED



ملاحظة: الشكل رقم 4.1 لا يمثل البيانات بشكل دقيق، ولكنه يمثل بشكل تقريبي تطور التحصيل الدراسي في المنطقة في العقود الأخيرة، تعليم قليل أو بدون تعليم تعني بدون تعليم أو التصنيف العالمي للتعليم (ISCED) المستوى 0-2، التعليم المتوسط يعني ISCED المستوى 3-4، التعليم العالي يعني ISCED المستوى 5-6 (ISCED 1997).

يختبر برنامج تقييم الطلاب الدوليين PISA التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الطلاب عند سن الخامسة عشرة، ومن المهم ملاحظة أنه وفي معظم الدول فإنهم في هذا السن يلتحقون بالتعليم المهني لأول مرة، وقد أظهرت النتائج تأخر أكاديمي في الجزائر ولبنان وتونس لدى 60 إلى 85% من الطلاب الذين تم اختبارهم في القراءة والعلوم والرياضيات (أنظر الملحق 1 لهذا التقرير)، بينما كانت النتائج أفضل قليلاً في الأردن، التي حققت نمواً إيجابياً أيضاً منذ الجولة الأخيرة من عملية توريو 2014 (بخلاف تونس)، وبشكل عام فإن النتائج كانت سيئة في الدول التي

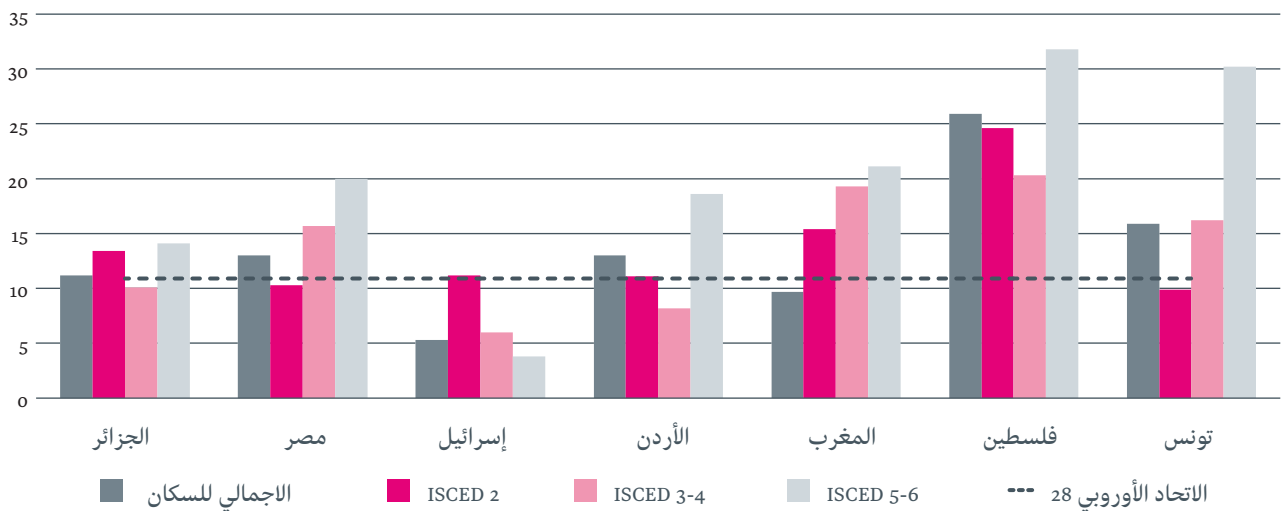
عاماً، حيث أن أكثر من 20% منهم قد حصلوا على درجة عليا في تونس ومصر ولبنان، وحوالي 30% في فلسطين، وأكثر من 50% في إسرائيل، وفي العديد من الدول، هناك اتجاه عام نحو المزيد من التعلم (أنظر الشكل 4.1)، حيث تبدو تركيبة السكان أقرب إلى شكل المعين الهندسي منها إلى الهرم (كما كانت قبل سنوات مضت)، والآن فإن عدداً أقل من البالغين يفتقر إلى التعليم الأساسي أو التعليم بشكل عام، وهناك نسبة أكثر من ذي قبل ممن يحصلون اليوم على شهادات عليا.

خاضت الاختبار مؤخراً¹⁴، لذا لا يزال المشوار طويلاً من أجل تحسين نوعية أنظمة التعليم لتوفير المهارات الأساسية للشباب (القراءة والحساب والعلوم) التي يحتاجونها لاستكمال تعليمهم (سواء المهني أو العام) أو العمل، والتحسين في التحصيل الدراسي المذكور أعلاه يحتاج أن يرتبط بنوعية تعليم أفضل وربط أفضل بالعرض والطلب فيما يتعلق بالمهارات.

وفي الحقيقة فهناك تفاوت كبير بين المهارات التي يقدمها النظام التعليمي وتلك التي يتطلبها سوق العمل في المنطقة، لذا تعاني الدول من توفير فرص عمل للعمال المؤهلين المهرة، وتقريباً في كل الدول فهناك ربط معكوس بين التحصيل الدراسي وبين التوظيف (أنظر الشكل 5.1). في تونس على سبيل المثال فإن البطالة في أوساط الخريجين تزيد بنسبة الضعف عن البطالة في أوساط غير الخريجين (30.3% للخريجين و16.2% لغير الخريجين في 2013). هذه العلاقة المعكوسة تزيد من عدم التطابق بين المهارات في المنطقة ما يجعل الخريجين يتنافسون مع ذوي التحصيل الدراسي الأقل (سواء في التعليم المهني أو العام) على فرص العمل نفسها، وهذا يضع النظم التعليمية أمام تحدٍ للتأقلم بشكل أفضل لتلبية متطلبات أصحاب العمل.

الافتقار إلى البيانات المعيارية والموثوقة في المنطقة جعل من الصعب جداً تحليل الموقف والتطور الحاصل في مجال التعليم المهني بأنواعه المختلفة سواء التعليم المهني الأولي أو التعليم IVET المستمر CVT، والبيانات المتاحة تظهر انحداً في أعداد الشباب الصغار الذين يختارون التعليم المهني بدلاً من التعليم العام من أجل اكتساب المهارات¹⁵، وبالنظر في نسب الالتحاق بالتعليم المهني في المرحلة الثانوية العليا (سواء العدد الكلي أو نسب الالتحاق، أنظر الملحق 1) نجد أن عدد الطلاب الملتحقين في مصر والأردن أقل، بينما النسبة ثابتة في تونس والمغرب

الشكل رقم 5.1 مستويات البطالة ضمن العدد الكلي للسكان، وبحسب المستوى التعليمي (%)



ملاحظة: البيانات الواردة تنطبق على 2015 (بينما مصر 2014، وتونس 2013)، الفئة العمرية 15-59 في الجزائر، تصنيف التعليم ISCED 2 في تونس يعني مستوى ISCED 1-0 (ISCED 1997).
المصادر: المديرية العامة للمفوضية الأوروبية Eurostat ومكاتب الإحصاء المحلية

وإسرائيل، لكن العدد الكلي للطلاب يتناقص في تونس ويزداد في المغرب وإسرائيل¹⁶ وفي دول أخرى (لبنان، فلسطين، الجزائر) فمن الصعب تحديد الاتجاه منذ الجولة الأولى من عملية تورينو في 2010، وما يزيد معدلات البطالة في أوساط الشباب في المنطقة هو تردد الطلاب في الالتحاق ببرامج التعليم المهني لاكتساب المهارات اللازمة والمطلوبة للمهن منخفضة ومتوسطة المهارات (منظمة العمل الدولية، 2016).

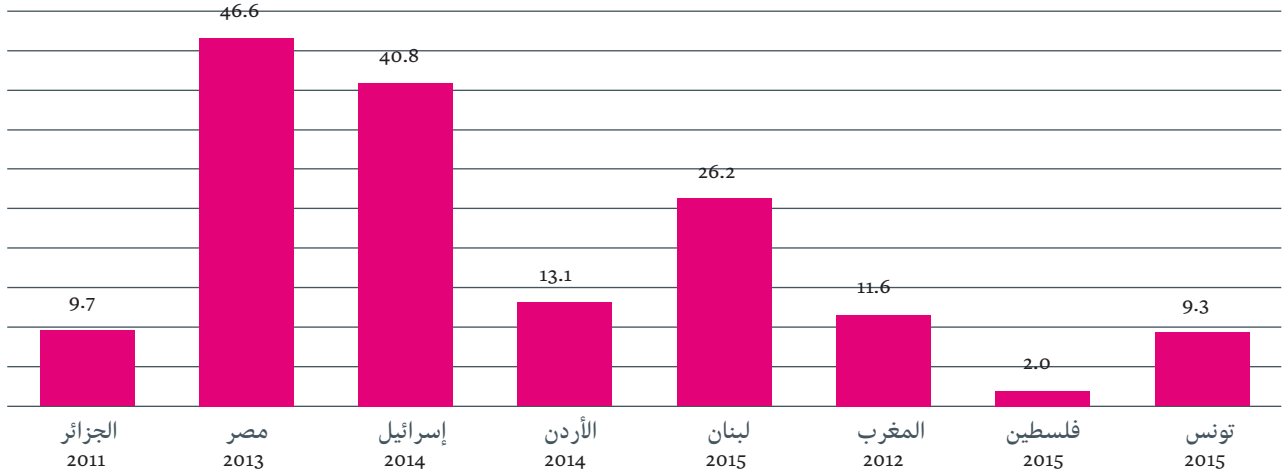
كذلك فإن نقص البيانات حول أداء سوق العمل الخاص بخريجي التعليم والتدريب المهني ونقص البيانات بحسب القطاعات لا يسمح لنا بتقييم هل سهل ذلك حصولهم على عمل أم لا، لذا ينبغي توافر آليات تساعد على تقييم فرص التوظيف لخريجي التعليم والتدريب المهني، حيث يعتمد مستوى هذا التوظيف على توفير خريجي تعليم وتدريب مهني من ناحية العدد (لتلبية متطلبات العمل) والجودة (بحيث تتوفر لديهم المهارات اللازمة المناسبة للعمل)، لكن أيضاً هذا يعتمد على توفير آليات ملائمة قادرة على مطابقة المهارات بالفرص واستشراك حاجات العمل، وهذا يتطلب إشراك قطاع التعليم - بما في ذلك برامج التعليم والتدريب المهني - والجهات الأخرى ذات العلاقة. عدد من الدول بادرت ببعض الجهد لتحسين القدرة على الوصول إلى البيانات، لكن لا زالت هناك حاجة إلى بناء آليات ملائمة يمكن لها أن تؤثر على صناعة القرارات فيما يخص التعليم والتدريب المهني، والبيانات القليلة المتاحة تشير إلى وجود طلب عالي على مهارات التعليم والتدريب المهني والتي لا يلبها المعروض حالياً (منظمة العمل الدولية، 2016).

بالإضافة إلى ما يتعلق بتوفر البيانات ومصادقيتها في مجال التعليم والتدريب المهني فهناك أيضاً غياب للبيانات في مجال التعليم والتدريب المهني غير الرسمي والتعليم المهني المستمر، ويبدو أن التعليم المهني

¹⁶ في تونس فإن انخفاض عدد الطلاب في المرحلة الثانوية في التعليم المهني يوازي ويشبه الانخفاض في الالتحاق بالمرحلة الثانوية العامة، وهذا يغير مسألة عدم استمرار الطلاب في الدراسة بشكل عام بعد المرحلة الإعدادية، وفي المغرب فإن التطور الإيجابي الذي حصل في مجال التعليم والتدريب المهني على ما يبدو مرتبط بتحسين فرص الدراسة في المراحل العليا في السنوات الأخيرة، بينما في إسرائيل فإن السبب قد يكون ناجماً عن الاتجاهات السكانية الإيجابية.

¹⁴ فقط تونس والأردن شاركتا في التقييمات الماضية.
¹⁵ بيانات التعليم المهني والتي تم الحصول عليها من معهد اليونسكو للإحصاء تكشف عن وجود تغيرات كبيرة في كل عام في بعض الدول، وفي دول أخرى فإنها لا تتفق مع البيانات التي تقدمها المصادر الوطنية، في هذا التقرير، تم اختيار معهد اليونسكو للإحصاء من أجل عقد مقارنة بين الدول المختلفة عبر السنوات، ومع هذا ينبغي التعامل مع البيانات وفهمها بحذر.

الشكل رقم 6.1 حصة الالتحاق ببرامج التعليم المهني في المرحلة الثانوية العليا – السنة الاخيرة المتوفرة (%)



المصدر: معهد الاحصاء في اليونسكو

غير الرسمي يشكل بديلاً مهماً في بعض الدول عن التعليم المهني الرسمي للشباب الساعين إلى تعلم المهارات¹⁷، وربما يشكل أيضاً بديلاً إيجابياً للبالغين الراغبين في تطوير مهاراتهم بطريقة أسرع وأسهل وأكثر مرونة في اطار التعليم مدى الحياة، أما فيما يخص التعلم المستمر فلا تتوفر لدينا بيانات سوى من إسرائيل وتونس حول نسبة البالغين (الفئة العمرية بين 25 و 64) الساعين إلى مزيد من التعليم والتدريب، ونسبة إسرائيل مقارنة لنسبة دول الاتحاد الاوربي (10% إسرائيل، 11% للاتحاد الاوربي)، بينما في تونس فنسبة البالغين الساعين إلى مزيد من التعليم والتدريب تهبط إلى 1% فقط، هذا على الرغم من وجود العديد من آليات الدعم والتمويل العامة والخاصة.

¹⁷ في حالة فلسطين فإن العديد من برامج التعليم والتدريب المهني (التعليم غير الرسمي) تستهدف الطلاب الذين هم حالياً في المرحلة الأولية من التعليم والذين ينضمون إلى مراكز التدريب المهني كبديل عن مدارس التدريب والتعليم المهني الرسمية. في 2013، تلقت مراكز التدريب المهني 9,710 طلباً (16 سنة من العمر فما فوق)، ومن بينها تم قبول 3,957 طلباً، وهذا رقم له وزنه في بلد مثل فلسطين حيث يجلس على مقاعد الدراسة في التعليم والتدريب المهني الرسمي 2,700 طالباً في 2013 (بيانات مركز التدريب المهني من وزارة العمل، بيانات التعليم الثانوي للمرحلة العليا من معهد اليونسكو للإحصاء).



2. النتائج الرئيسية والتطور

وحقيقة أن الاستراتيجيات الجديدة على وجه الخصوص (على سبيل المثال في بلدان مثل المغرب وتونس) هي الآن أكثر شمولية مما كانت عليه في الماضي، وفي بعض الحالات، مثلًا في تونس، فقد ساهم إطار عملية تورينو التحليلي في بناء هذه الاستراتيجيات.

في هذا السياق، يُمكن تحديد الاستراتيجيات ضمن العوامل التالية (غير الحصرية):

■ **الملكية:** وهذا يتعلق بمدى مشاركة الفاعلين ذوي الصلة في تصميم ومراقبة واعتماد الاستراتيجية، وينبغي للاستراتيجية أو والرؤية أن تستند إلى عملية إجماع، وكذلك توافق مع الاجندات المختلفة في القطاعات المتنوعة للوصول إلى رؤية شمولية للتعليم والتدريب المهني، وتكشف عملية تورينو 2016 أن هذه المسألة لا تزال تشكل تحدياً أساسياً في معظم دول المنطقة على الرغم من وجود أمثلة على مشاركة القطاع الخاص في تطوير الاستراتيجية (المغرب، تونس، فلسطين).

■ **التمويل والدعم:** وهذا يشمل المصادر المالية وطرق تجميعها وتوزيعها لتحقيق النتائج المتوخاة من عمليات الإصلاح في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، وخلال السنوات فقد كشفت الدورات المتتالية من عملية تورينو عن غياب تقدير دقيق لتكلفة النهوض بقطاع التعليم والتدريب المهني في دول جنوب وشرق المتوسط، ومن الصعب كذلك تحقيق أهداف الاستراتيجيات بدون توافر المصادر المالية الكافية، وهذه هي الحال في العديد من دول المنطقة حيث لا يزال تمويل الإصلاح يعتمد بشكل كبير على الهبات ودعم الداعمين.

■ **خطة العمل:** إن وجود خطة عمل (من عدمها) خاصة بتطبيق الاستراتيجية (مع عوامل أخرى مثل وضوح الأدوار والمصادر وجدول العمل) ووجود آليات مراقبة وتقييم هي بعض خصائص الاستراتيجية، ومن خلال تنفيذ خطة العمل فإن الفاعلين سيدركون المسائل الحساسة في التطبيق وحينها يستطيعون التأقلم وإعادة تكييف الاهداف والخطوات لتلائم الظروف، وتظهر عملية تورينو 2016 أن الاستراتيجيات لا تتطلب وجود خطة عمل دائماً، ففي بعض الحالات تكون هناك خطة عمل لكن لا يتم تطبيقها بشكل كامل (الأردن)، وفي حالات أخرى (المغرب، تونس) يتم تبني خطة العمل في المراحل الاولى من التطبيق فقط، وأحياناً فإن مرحلة التخطيط في الاستراتيجية تجري دون الاخذ بعين الاعتبار التحديات وقت التطبيق.

وتشير عملية تورينو 2016 إلى حقيقة أنه حتى وفي حال وجود استراتيجية تعليم وتدريب مهني أو استراتيجية تطوير موارد بشرية، وبغض النظر عن العملية التي قادت إليه (النشاط الاستشاري، صلة الفاعلين، درجة انخراط الشركاء) فإن المشكلة الحقيقية عند الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط هي في التطبيق العملي، لذا لا يزال الإصلاح بطيئاً، وقد أشار ندوة الرباط إلى عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذا وهي: نقص المصادر المالية والبشرية، التنسيق الضعيف بين الوزارات، المركزية العالية، ضعف الشراكات الحكومية والخاصة، كما تسلب عملية تورينو الضوء على مدى تأثير عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي السليبي على الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل لبنان، وفي بعض الحالات، مثلًا مصر، تشير عملية تورينو إلى وجود استراتيجيات متعددة تخص فئات مختلفة لكن دون وجود قيادة موحدة وشاملة، لذا فمن الرسائل الأساسية التي خرج بها ندوة الرباط هو مشكلة التطبيق

يستعرض هذا الجزء النتائج الرئيسية الواردة في التقارير المحلية لدول جنوب شرق المتوسط ضمن عملية تورينو 2016¹⁸ كما يوضح مدى التقدم الذي تم إحرازه والتوجهات الإقليمية التي تطورت منذ الجولة الأخيرة من عملية تورينو في 2014، وقد تمت مناقشة هذه النتائج مع المشاركين في ندوة عملية تورينو الذي انعقد في الرباط في فبراير 2017¹⁹، وتم تضمين نتائج المناقشات في هذا التقرير.

تم وضع هذا الجزء استناداً إلى الأسس الخمسة لإطار عملية تورينو التحليلي، الذي يسلط الضوء على الاتجاهات العامة والإنجازات والتحديات، كما يطرح عدداً من الممارسات المتميزة (مرتبة هجائياً بحسب الدولة) والتي تمثل نماذج تطوير أو إنجازات رئيسية ضمن السياق المحدد لها في هذه الدول.

تطور الرؤية

هناك تطور كلي في الرؤية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني، لكن التحدي الأساسي هو في التطبيق وتحقيق النتائج.

الاتجاهات العامة: الانجازات والتحديات

عبرت دول جنوب وشرق المتوسط المُشاركة في ندوة البحر الميت 2012 عن التزامها بتطوير "الرؤية والمهارات اللازمة لتحقيق التنافسية الاقتصادية والنمو الشامل"، وبعدها بأربع سنوات، كشفت عملية تورينو 2016 أن هذا التعهد كان جدياً في معظم الدول، فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة فإن التعليم والتدريب المهني والتقني يحتل مكانة بارزة في الأجندات الوطنية لمعظم هذه الدول، والتي تعتبر هذا النوع من التعليم محركاً أساسياً لتحسين فرص العمل وزيادة التنافسية، ويبدو وضوح هذا الالتزام جلياً في تطور وتعدد الأدوات الاستراتيجية المستخدمة في معظم هذه الدول كجزء من جهودها ورؤيتها تجاه التعليم والتدريب المهني والتقني.

كما تكشف التقارير المحلية الخاصة ضمن عملية تورينو مدى التقدم والمحاولات التي قامت بها دول جنوب وشرق المتوسط من أجل وضع التعليم والتدريب المهني والتقني على قائمة أولوياتها ضمن إطار تطوير المصادر والموارد البشرية، وهذا يتضح في ازدياد الترابط بين استراتيجيات التعليم والتدريب المهني والتقني وبين استراتيجيات القطاعات الأخرى مثل التعليم والتشغيل والنمو الاقتصادي، وكلها تندرج ضمن منظور التعلم المستمر، فعلى سبيل المثال، في بعض الدول (المغرب، الأردن، إسرائيل، تونس) فإن استراتيجيات التعليم والتدريب المهني تعتبر جزءاً من استراتيجيات تطوير المصادر والموارد البشرية ورؤيتها، وفي حالات أخرى، فإن استراتيجيات التعليم والتدريب المهني موجودة لكنها لا ترتبط مباشرة برؤية تطوير المصادر والموارد البشرية (فلسطين)، وفي حالات أخرى، هناك إصلاحات مستقلة عن استراتيجية التعليم والتدريب المهني الرسمية (لبنان، مصر)، كما سلط ندوة الرباط الضوء على تنامي الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني في الدول

¹⁸ التقارير الوطنية ضمن عملية تورينو 2016 في مصر وإسرائيل ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. ¹⁹ بالإضافة إلى البلدان المشاركة في عملية تورينو 2016، حضر المؤتمر ممثلون عن الجزائر وليبيا وممثلون عن المفوضية الأوروبية واللجنة الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية والتجمع الإقليمي والمحلي الأوروبي والمتوسطي والمنظمات الإقليمية والدولية والداعمين.

والتي ترتبط بشكل كبير بقضايا الحوكمة والتعاون، أكثر من ارتباطها بالموارد، وبالنسبة لدول مثل الأردن والمغرب وتونس التي تمتلك استراتيجيات طموحة وشاملة وجديدة فإن التطبيق سيكون هو الكلمة المفتاحية في السنوات المقبلة.

ومن التحديات الأخرى المهمة التي طرحتها عملية توريو 2016، والتي ارتبطت أيضاً ببطء التقدم في العديد من الدول منذ 2014، هو الحاجة إلى وجود آليات مراقبة وتقييم فعالة، وهذه بدأت الدول تدركها بشكل أكبر اليوم (وخاصة بالمقارنة مع الجولة الأولى لعملية توريو 2010) فدولاً مثل فلسطين وتونس تضع هذه المسألة على رأس قائمة أهدافها وتنظر إلى عملية توريو باعتبارها أداة لدعم الجهود الوطنية في بناء مثل هذا النظام التعليمي²⁰، وفي حالات أخرى (الأردن)، يشير التقرير الوطني المتضمن في عملية توريو إلى غياب آليات لقياس التقدم في تطبيق الاستراتيجيات القائمة قبل إطلاق استراتيجيات جديدة، كما توضح تقارير عملية توريو وجود حاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية لإنجاز هذه العملية.

إن استخدام الأدلة لصناعة السياسات في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في منطقة جنوب وشرق المتوسط يشكل هو الآخر عقبة وهذا موضح في عملية توريو 2016 وتمت مناقشته في ندوة الرباط، ومن السهل ملاحظة التقدم الذي حصل منذ عملية 2010 فيما يخص اهتمام الدول المتزايد بالقرارات التي تستند إلى الأدلة، وهذا يرتبط بمطالبات متزايدة أيضاً بتحسين الشفافية والمسؤولية (أنظر قسم "الحوكمة"). تعتبر عملية توريو أداة مهمة في رفع الوعي في الدول التي طبقت هذه الاستراتيجيات في السنوات الماضية، وهناك حاجة لرفع سوية وقدرات هذه الدول لتحقيق هذا الهدف، غير أنه وفي الرباط أكدت دول جنوب وشرق المتوسط على حاجتها لنظام معلومات يضمن وصول الأدلة والتحليلات إلى صانعي القرار وليس فقط إلى الخبراء التقنيين، وهذا الجانب يحتاج مزيداً من العمل في معظم دول المنطقة، وقد أثارت المنظمات المحلية والعالمية (بما في ذلك الأمم المتحدة) المشاركة في ندوة الرباط مسألة الحاجة إلى الانتقال من "تحليل السياسات التقليدي" الذي يركز على تحليل الحقائق التي حدثت في الماضي إلى نوع جديد يركز على المستقبل (مؤسسة التدريب المهني الأوروبية، 2017b).

ويمكن ملاحظة أن عنصر الشمولية في رؤية التعليم والتدريب المهني والتقني قد أحرز تقدماً محدوداً منذ عملية توريو 2010، فمن خلال استعراض جولات عملية توريو الماضية بما فيها عملية 2016 يمكن ملاحظة أن دول جنوب وشرق المتوسط قدمت رؤية خاصة بالتعليم والتدريب المهني مرتبطة في معظم الحالات بسياسة تعليم وتدريب مهني ابتدائي حكومي، بينما افتقرت الرؤية في الغالب إلى وجود مزودي قطاع خاص وإلى نظام تعليم وتدريب مهني غير رسمي وإلى نظام تعليم وتدريب مهني مستمر، ولذا وضمن سياق تكون فيه الأولوية السياسية والاقتصادية منصبة على زيادة وتحسين فرص عمل الشباب، وفي ظل السعي إلى تطوير برامج مرنة خارج نظام التعليم والتدريب المهني الرسمي فإن تبني رؤية شاملة لنظام التعليم والتدريب المهني بات أمراً واجباً، وبالأخذ أيضاً بعين الاعتبار أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة والدور الكبير الذي يمكن لها أن تلعبه كمحرك لسوق العمل فإن دور نظام التعليم والتدريب المهني المستمر مهم وأساسي، وفي الجانب الإيجابي فهناك تقدم فعلي منذ عملية 2010 فيما يتعلق بجهود الدول لبناء روابط أكثر صلة بين التعليم والتدريب المهني وبين الوظائف.

ومن المجالات التي لم يتحقق فيها تقدم كبير منذ عام 2014 كما ورد في عملية توريو 2016 هو في استصدار تشريعات خاصة بحقل التعليم والتدريب المهني والتقني (بما في ذلك موافقة السلطة التشريعية على قوانين نظام التعليم والتدريب المهني أو تطبيق الاجراءات القانونية)، وتتفق العديد من الدول على حقيقة عدم وجود تشريعات كافية في قطاع التعليم والتدريب المهني في السنتين الأخيرتين (باستثناء الموافقة على الوثائق الاستراتيجية)، لذا فقد أكدت معظم التقارير المحلية على الحاجة لمثل هذه التشريعات، حتى أن بعض التقارير قد طالبت بوجود قانون كلي لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني (فلسطين، مصر).

العديد من الدول حققت تقدماً إيجابياً فيما يتعلق بتعاون الداعمين، وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول التي تتسم بتعدد الفئات المعنية وأهميتها في رفد الاقتصاد (مصر، فلسطين)، وبحسب التقارير المحلية التي تم إعدادها في أعقاب الجولة الأخيرة من عملية توريو فقد حدثت تطورات إيجابية في تعاقد الداعمين وكذلك في زيادة الملكية الوطنية ورغبة الداعمين في مزيد من التنسيق (كما يظهر من الجهود التي تبذلها وزارة التعليم المصرية لتنسيق جهود الداعمين أو في مجال إدارة التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين)²¹.

²¹ التقارير الوطنية الخاصة بعملية توريو 2016 في مصر وفلسطين.

²⁰ التقارير الوطنية الخاصة بعملية توريو 2016 في فلسطين وتونس.

الجدول 2.1 أمثلة على وثائق السياسات الأساسية الخاصة برؤية تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني ضمن الانظمة المحلية لدول جنوب وشرق المتوسط

الدولة	وثيقة السياسات
مصر	استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (2016) وثائق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني: استراتيجية اصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني (2009)، الخطة الرئيسية للتعليم والتدريب المهني والتقني (2010)، مسودة استراتيجية الاصلاح المصرية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني (2013)، وثيقة استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني (وزارة التعليم ومنظمة اليونسكو، 2016 وفي مرحلة المسودة) وقانون التعليم والتدريب المهني والتقني (في مرحلة المسودة) وزارة التعليم خطة عمل متوسطة المدى (2015-2020) استراتيجية وزارة الصناعة (2016)
الأردن	رؤية الأردن (2025) استراتيجية التوظيف الوطنية 2011-2020 استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني - الوطنية 2014-2020 استراتيجية الموارد البشرية (2016)
إسرائيل	الاصلاح من اجل تعلم ذا معنى برنامج الفرص المتساوية (2016) صورة الأمة - المجتمع الاسرائيلي والاقتصاد في أرقام (مركز تاوب، 2016) التقرير الاقتصادي العالمي (2016) تقرير إيماست (التنقل بين أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني) تقرير رام تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (عدة سنوات)
لبنان	خطة عمل لنظم التعليم والتدريب المهني والتقني (2012) خطة استجابة الكوارث اللبنانية (2015-2016)
المغرب	التوجهات الملكية (2013) رؤية التعليم 2030 (2015) الاستراتيجية الوطنية للتدريب المهني 2021 (2016) الاستراتيجية الوطنية للعمالة 2015-2025 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
فلسطين	استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني (2010) البرنامج الوطني الشامل للعمالة في فلسطين (2015-2020) الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار (2016)
تونس	إصلاح النظام الوطني للتدريب المهني (MFPE، 2015) الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع التعليم (وزارة التعليم، 2016-2020) الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي (وزارة التعليم العالي، 2015-2020) خطة التنمية (2016-2020)

الممارسات الجيدة

الأمثلة التالية المدونة في التقارير الوطنية ضمن عملية توريو 2016، تسلط الضوء على بعض خصائص الرؤية والاستراتيجية:

المغرب - استراتيجية التعليم والتدريب المهني هي نتاج تشاورات واسعة ومكثفة مع ذوي العلاقة، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها في العديد من القطاعات، تم توزيع الالتزامات فيها والأدوار والمسؤوليات بين الشركاء وكذلك الميزانية الهادفة إلى الإصلاح، كما تتضمن الاستراتيجية مجموعة متنوعة من الفئات المعنية المسؤولة عن مراقبة وإدارة التقدم في التطبيق.

تونس - خطة العمل تتمحور حول 14 مشروعاً تغطي أهداف استراتيجية التعليم والتدريب المهني، وكل مشروع يتضمن عدد من الأهداف والنشاطات والأدوار والمصادر، ما يعكس مستوى جيد من التخطيط الاستراتيجي وترتيب الأولويات.

فلسطين - على الرغم من الحضور القوي للداعمين في هذا القطاع، إلا أن التنسيق الكلي لمجموعات العمل والتنسيق الكلي للشركاء الفلسطينيين قد عزز من ملكية العملية الاصلاحية الخاصة بنظام التعليم والتدريب المهني واستدامتها.

مصر - لعبت وزارة التعليم دوراً إيجابياً في تنسيق البرامج الدولية، وهذا مثال جيد ينبغي أن يُعمم ويستفاد منه في القطاعات المختلفة.

إسرائيل - في السنوات الماضية، ركزت رؤية واستراتيجية إسرائيل على تعزيز الابتكار كمحرك أساسي، وهذا يبدو جلياً في تركيزها على التكنولوجيا (محرك النمو الرئيسي في سوق العمل الاسرائيلي) وفي تأسيس مراكز تعليم وتدريب مهني وتقني مبتكرة بالتعاون الوثيق مع الشركات والقطاع.

حققت الدول تقدماً منذ عملية تورينو 2014 واستثمرت في وضع حلول للسياسات وأدوات من أجل تحقيق فعالية أفضل على الصعيد الخارجي، لكن لا يزال من الصعب قياس النتائج والأثر.

حدد إعلان البحر الميت، والذي يشكل تنويجاً لتطبيقات عملية تورينو في منطقة جنوب وشرق المتوسط، عمالة الشباب والنساء باعتبارها التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2013)، وقد شدد على ضرورة وضع حلول بعيدة المدى بالتوازي مع طرح مبادرات لزيادة الفرص الوظيفية في القطاعات الاقتصادية الأساسية، وأكدت عملية تورينو 2014 على وجوب مكافحة البطالة باعتبار ذلك أولوية سياسية واجتماعية واقتصادية (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2015a)، وقد وضعت الدول برامج ومبادرات عدة لمواجهة المشكلة لكن تلك المبادرات لم تلق المتابعة الكافية لتطبيقها بسبب فقدان التقييم وعدم وجود التنسيق ما أضعف من فعاليتها، ومن بين المجالات التي برزت هو ظهور مرادف سوق العمل، وتعدد آليات الدعم للمؤسسات الناشئة ودعم الانتقال من الدراسة إلى العمل عن طريق توفير الإرشاد المهني والدورات التدريبية ومناهج التعلم التطبيقي، كما تم تسليط الضوء على ضرورة تطوير مهارات بناء الأعمال في عملية تورينو 2014 والتي يمكن تضمينها في المناهج التعليمية والتدريبية للدول.

تؤكد عملية تورينو 2016 مرة أخرى على أهمية هذه الأولوية وعلى النشاطات التي طورتها الدول في هذا المجال، لكنها أيضاً تكشف عن وجود نقص من الناحية الرقمية فيما يتعلق بالأثر الظاهر للعنان (باستثناء

تتسم كل الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط باقتصادات خدمية، وهذا القطاع له الإسهام الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي²²، بحصة تتراوح بين أقل من 50% في (الجزائر) إلى أكثر من 75% (لبنان)، وهذا أعلى حتى من المعدل العام في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك فرق مهم بين دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) ودول المشرق العربي (مصر ولبنان وفلسطين والأردن) فيما يتعلق بتركيب اقتصاداتها، فقطاع الخدمات يشكل أهمية أكبر في دول المشرق العربي عنه في دول المغرب العربي.

الدولة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الجزائر	8.7	29.8	61.6
مصر	11.2	24.4	52.5
إسرائيل	1.0	17.4	81.3
الأردن	4.2	17.8	66.2
لبنان	4.5	19.3	78.6
المغرب	14.5	20.5	40.3
فلسطين	8.7	23.2	62.8
تونس	10.4	28.2	52.1
الاتحاد الأوروبي	1.5	24.2	73.8

ملاحظات: لبنان: بيانات 2012 حول العمالة، فلسطين: 2014 بيانات حول الناتج المحلي الاجمالي. Agr. - الزراعة، Ind. - الصناعة، Serv. - الخدمات. المصادر: البنك الدولي، المديرية العامة للمقوضية الأوروبية، مكاتب الاحصاء المحلية.

²² لا تتوفر بيانات حول إسرائيل، والجزائر موجودة ضمن هذه الدراسة (على الرغم أنها لم تشارك في عملية تورينو 2016)، وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة وشاملة عن الوضع في المنطقة.

إسرائيل، فمستويات النشاط في تدني والبطالة في ارتفاع كما يظهر في قسم "السياق الاقليمي" في هذا التقرير، وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي المحدود بات حقيقة في المنطقة في السنتين الأخيرتين (وخاصة في دول مثل لبنان والأردن) إلا أن أثر هذه القياسات لا ينعكس بشكل واضح على أرقام البطالة حتى في تلك الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي إيجابي (مثلاً المغرب).

وفي محاولة لتحليل أسباب هذا التباين تضع عملية توريينو 2016 عدداً من الاحتمالات، وهي موضحة في النص أدناه.

في مصر على سبيل المثال فإن عدداً من المبادرات تعمل على تطوير أدوات لتحديد المهارات في القطاعات المختارة، ومن أمثلة ذلك "برنامج المهارات الوطني"، الذي يديره مجلس التدريب الصناعي، لكن هذه المبادرة تغطي فقط بعض القطاعات ولا يمكن تعميمها على نظام التعليم والتدريب المهني المستمر برمته، وبالنسبة للمبادرات المؤسسية الناجحة التي تم تبنيها في الماضي (مثل تأسيس المرصد القومي للتعليم والوظائف) فلم تتم متابعته، بينما تم وضع حلول جديدة تحت الاختبار (مثل تأسيس شبكة من المراصد الإقليمية وهذه مبادرة واعدة لكنها لا تزال في مرحلة مبكرة)، وبعد عدة محاولات يتم حالياً تطوير نظام المعلومات الخاص بسوق العمل، والعديد من النشاطات تجري تحت رعاية مشروعات دولية ولا يتم قياسها على مستوى محلي أو تنسيقها باستخدام الآليات الملائمة (مثلاً في حالة تطوير المناهج أو تعليم الأعمال)، وهذه خاصية تشترك فيها معظم الدول الأخرى في المنطقة مثل لبنان حيث تدل المبادرات الإيجابية التي ينفذها المجتمع الدولي على أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح (تدريب مهني مُسرّع، تطوير لمكاتب الإرشاد المهني)، لكنها لا تندرج ضمن المستوى الوطني النظامي، كما يذكر تقرير عملية توريينو 2016 الخاص بلبنان أن هناك غياب لاستراتيجية التوظيف أو خطة أو وكالة حكومية تعمل بكفاءة للتصدي للتحديات في هذا المجال.

وبحسب تقرير الأردن الخاص بعملية توريينو 2016 فإنها قد طورت العديد من الأدوات غير أن النظام ظل غير مجزأ وغير متسق، ونظام التوظيف الإلكتروني الوطني يقدم صورة جزئية، فاستطلاعات القطاع الصادرة عن المركز الوطني لتطوير الموارد البشرية مفيدة لكن يجب استكمالها بتوفير أدوات قياس أخرى مثل دراسات متابعة مرحلة ما بعد التخرج، وحينها يمكن استخدام نتائج كلا الأدوات بشكل متسق من خلال مزودي التدريب في الدولة، كما أن دراسات الانتقال من المدرسة إلى العمل التي تم تطويرها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لم يتم تحديثها بشكل منتظم.

تم إطلاق نظام تصنيف المهن الفلسطيني بدعم دولي، وفلسطين ليس لديها نظام تحديد احتياجات المجتمع من المهارات المتوقعة لكن لديها مؤسسات وعمليات وأدوات يمكنها توفير محتوى ذو صلة (المجالس المحلية، مكاتب الخدمات، نظام معلومات سوق العمل الأولية)، وكل هذه المبادرات تحتاج وقتاً كي تحقق نتائج عملية، لكن تقرير فلسطين الخاص بعملية توريينو 2016 يطرح أيضاً تساؤلاً حول الفئات ذات العلاقة في فلسطين التي لديها القدرة على إدارة هذه الآليات باستقلالية على المدى الأطول (بدون دعم دولي).

في المغرب، يعتبر تقرير مراجعة توريينو 2016 تأسيس مرصد سوق عمل وطني في 2014 أمراً إيجابياً، على الرغم من وجود مسائل تتعلق بالتطبيق ومصادر لا تزال بحاجة إلى معالجة، كما يذكر أيضاً وجود مراصد بحسب

القطاعات بما فيها عدد من المراصد على المستوى الاقليمي وبالتعاون مع الاتحادات والمنظمات المهنية كمثال على أفضل الممارسات..، إلا أن التقرير يؤكد على الحاجة إلى وجود نظام معلومات متكامل يشمل سوق العمل لتجنب انعزالية المعلومات وتجزئتها، وفي المغرب توجد هناك استراتيجية توظيف مع أن جهود السلطات منصبة بشكل رئيسي على تطبيق سياسات سوق العمل النشط، لذا فهناك حاجة إلى تنسيق ومتابعة حتى لو بدت النتائج إيجابية.

تقرير التقييم الذاتي التونسي الخاص بعملية توريينو 2016 يوضح أن الفجوة بين العرض والطلب هي المشكلة الرئيسية للبطالة في الدولة، ولمعالجة ذلك، تتم موافقة الآليات، والتي تتضمن ربطاً أقوى مع المؤسسات (كما هي الحال في المغرب)، والاستطلاعات، ودراسات متابعة ما بعد التخرج، وأدوات التوفيق بين العرض والطلب على المستوى الاقليمي، لكن التحدي الرئيسي هو في التجزئة وفي غياب نظام متكامل، ويتم تطبيق العديد من برامج وسياسات سوق العمل النشط لكنها تركز بمجملها على الخريجين الحاصلين على شهادات عليا بدلاً من التركيز على خريجي مدارس التدريب والتعليم المهني.

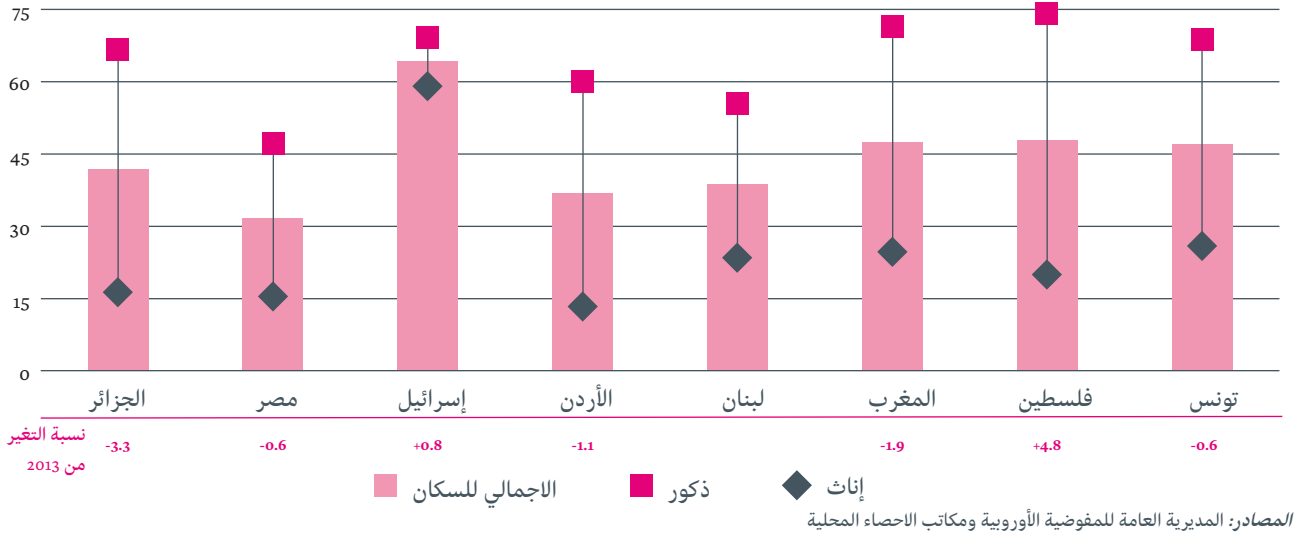
أما تقرير التقييم الذاتي الاسرائيلي لعملية توريينو 2016 فيراهن على تحدي التطوير التكنولوجي الذي من شأنه أن يوفر عدداً هائلاً من الوظائف الجديدة التي لا تزال تفتقر إلى الكفاءات كما أنها ستعرض الوظائف القائمة في سوق العمل إلى الخطر، كذلك يتوفر في إسرائيل نظام بيانات جزئي حول الفجوة بين العرض والطلب لكن عملية توريينو تشير إلى غياب الآليات الوطنية التي تحدد الاحتياجات بعيدة المدى، ولهذا فقد تم اقتراح العديد من الحلول التوفيقية من بينها تأسيس مجلس تربوي لدراسة هذه المشكلة، بينما اقترحت اتحادات أصحاب العمل زيادة النشاط التدريبي في القطاع، كما أشار التقرير إلى غياب البات تعليم وتدريب مهني تتولى عملية الانتقال من الدراسة إلى العمل.

كما تمت مناقشة المسألة برمتها بعمق في ندوة الرباط، وقد ناقش المشاركون دور التعليم والتدريب المهني المستمر الذي لعبه في الموقف الراهن، ومن بين النتائج التي خرج بها الندوة مر أن هناك نقصاً في البيانات والمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس أثر التعليم والتدريب المهني المستمر على توفير الوظائف أو على سوق العمل بشكل عام (مؤسسة التدريب الأوروبي، 2017b)، وبالإضافة إلى ذلك فهناك نقص في المعلومات حول إحلال خريجي التعليم والتدريب المهني في سوق العمل وتطورهم الوظيفي.

في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط يرتبط نقص التقدم، وفي بعض الحالات زيادة مستويات البطالة، بعاملين اثنين: عدم التطابق المستمر للمهارات مع احتياجات السوق الحقيقية وكذلك نقص الوظائف (وخاصة الوظائف عالية الجودة)، حيث يلعب الشركاء الاجتماعيون الدور الأهم (كما هي الحال مع بعض اصحاب العمل) لكنه في حالة التطبيق لا يزال في مرحلته الأولية، (وخاصة في دول المشرق العربي وكذلك في تونس)، كلا العاملين تم رصدتهما وملاحظتهما في تقرير عملية توريينو 2014 فيما يتعلق بالدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وتم التأكيد عليها في عملية توريينو 2016.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة نقص التقدم في مشاركة القوة العاملة في سوق العمل في عملية توريينو 2016 (أنظر الشكل 2.2)، كذلك ظاهرة وجود فجوة بين الجنسين في سوق العمل هي من أهم السمات التي يمكن ملاحظتها في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط،

الشكل 2.2 مستويات النشاط لكل السكان (العمر +15) بحسب الجنس، 2015 (%)



والتوجهات الحالية لا تظهر أي تغيير عكسي لهذه الخاصية في اسواق العمل المحلية.

لاستكمال هذه الصورة، يمكن ملاحظة ظاهرة أخرى مهمة في المنطقة، باستثناء لبنان وإسرائيل، وهي مستويات البطالة المرتفعة في أوساط الناس الأعلى تعليماً (علاقة عكسية بين مستوى التحصيل الدراسي والوظائف)، والصعوبات التي يواجهها الحاصلون على مؤهلات عليا في العثور على وظائف لها آثارها السلبية المتعددة، فعلى هؤلاء التنافس على نفس الوظائف مع الحاصلين على مؤهلات علمية أقل ما يرفع من نسبة عدم تطابق المهارات مع الوظائف في هذه الدول، وسيكون هؤلاء مضطرون إلى بذل مهارات أقل مما تعلموه والحصول على رواتب أقل مما كان متوقعا، وفي العديد من الدول لا يُنظر إلى التعليم والتدريب المهني كبديل عملي للتعليم العالي، وذلك لعدة أسباب خاصة النظرة المجتمعية السلبية له وافتقاره إلى الجاذبية، وهذا يظل أحد أهم التحديات لمعظم دول المنطقة.

في هذا السياق، فإن أحد القضايا التي تم التركيز عليها في التقارير المحلية الخاصة بعملية توريث 2016 هو غياب أنظمة المعلومات المتكاملة الخاصة بسوق العمل، وخاصة في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وأنظمة المعلومات القائمة قد تم تطويرها لتحقيق متطلبات الاحتياجات الفردية للمؤسسات أو مشروعات بعينها ولا تتكامل مع الأنظمة القائمة الأخرى للحصول على تصور عالمي عصري حول سوق العمل في دولة ما (مثلا، الأردن حيث تم الاستثمار في هذا المجال بشكل واضح⁴³)، أضف إلى ذلك فحتى في حالة وجود المعلومات فهي لا تُستخدم بشكل نظامي في استصدار القرارات المتعلقة بالسياسات.

ومن التحديات التي أبرزتها تقارير عملية توريث (وخاصة في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط) هو نقص البيانات (أو فوات صلاحيتها)، في بعض الدول (لبنان، مصر) فإن جمع البيانات وتوحيدها

محدود بسبب عدم تكامل المؤسسات أو محدودية قدراتها (التقنية والمالية)، في القطاعين العام والخاص، وكذلك فإن هذه المسألة أكثر تعقيدا على المستويين المحلي والإقليمي، حيث تكون البيانات إما ناقصة أو غير موجودة، وهذا يجعل من الصعب اتخاذ إجراءات محددة للتعامل مع البطالة، وفي بعض الدول كشفت تقارير عملية توريث 2016 عن إجراءات تم اتخاذها منذ 2014 لتأسيس مرصد محلية أو قطاعية (مثل مصر والمغرب)، وهذا يظهر تقدما في أحد المجالات التي تم وصفها بالمستجدة في عملية توريث 2014، وفي الدول التي تجري فيها عمليات الأقلية فإن تقارير عملية توريث تشير إلى أن هذه الدول تهدف إلى بناء المزيد من البيانات على المستوى الإقليمي وأو المحلي، على سبيل المثال تونس والمغرب اللتان رفعتا من حجم استطلاعات الرأي الخاصة بالقوة العاملة.

المرحلة الانتقالية من التعليم إلى الوظيفة تظل من التحديات المهمة في معظم الدول بحسب عملية توريث 2016، وهذا بشكل رئيسي ناتج عن نقص أو محدودية المهارات العملية (بما في ذلك التعليم القائم على العمل) وضعف دور خدمات التوظيف العامة، ما يؤكد نتائج الجول الثانية استطلاعات الرأي الخاصة بالمرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل والتي قامت بها منظمة العمل الدولية (2015-2016) والتي تظهر طول الفترة الانتقالية التي يعاني منها الشباب الذين ينتقلون من المدرسة إلى العمل، وبحسب نتائج الاستطلاعات فإن الشباب تنفني عزمهم عن المضي في رحلة البحث عن عمل بسبب عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل، وهذا التحدي يخلق نوعا من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وفي أوساط اللاجئين، وهذا يمثل فقداناً للاستثمار في التعليم (منظمة العمل الدولية، 2016)، وهكذا فإن الجهود الكبيرة التي يتم بذلها للنهوض بمهارات الشباب في المنطقة، كما أوضحنا في الاقسام السابقة، لا تسهم بشكل سليم في تطوير الاقتصاد في المنطقة.

خدمات الإرشاد المهني ليست فعالة بشكل كبير، مع وجود بعض الاستثناءات، وفي بعض الحالات فإن الارشاد المهني متكامل بشكل جيد (إسرائيل) أو مؤسس بشكل رسمي على المستوى الوطني ولكنه لا يعمل

⁴³ تقرير الأردن، عملية توريث 2016

التطور في الفعالية الاجتماعية الخارجية

**الانتقال من المراحل التجريبية إلى الأنظمة:
افتقاد التعليم والتدريب المهني إلى عنصر
للجاذبية هو مشكلة قائمة في منطقة يحتاج
فيها التعليم والتدريب المهني إلى الاستجابة
لمتطلبات مجموعات متنوعة من
المستفيدين.**

الاتجاهات العامة: الانجازات والتحديات

سلطت عملية تورينو 2014 الضوء على أن لدول جنوب وشرق المتوسط أولويتان رئيسيتان في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وما يتعلق بالاحتياجات الاجتماعية وهما: زيادة القدرة على الحصول على التعليم والتدريب وكذلك تحسين جاذبية التعليم والتدريب المهني والتقني، وأكد تحليل 2014 على الحاجة إلى تحقيق هذين الهدفين "معاً" مع تحسين جودة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتوفير وظائف جذابة لخريجي هذا المجال (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2015a)، والمظهر الثاني المتعلق بهذه الفكرة أيضاً هو ظهور قيمة التعليم والتدريب المهني والتقني في دول جنوب وشرق المتوسط كأداة لضمان التلاحم الاجتماعي والجغرافي، كما عكفت هذه الدول على تطبيق العديد من المبادرات وخاصة المشاريع التجريبية المصغرة (غالباً بدعم من المنظمات غير الحكومية أو الداعمين الدوليين، من أجل معالجة مشكلات المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة (النساء، والشباب الذين يقتفرون إلى التعليم والتدريب والوظيفة، وذوي الاحتياجات الخاصة، أو أولئك الذين يعيشون في المناطق الفقيرة).

السيناريو الإقليمي بحسب تحليل عملية تورينو 2016 مشابه جداً فالوصول إلى التعليم العام وإلى التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل خاص لا يزال من الأهداف الرئيسية في كل الدول وهناك مؤشرات على التقدم في هذا المجال في معظم الدول، وبحسب البيانات المقدمة في الملحق رقم 1 لهذا التقرير، فهناك اتجاه إيجابي حول التحصيل الدراسي في جميع الدول، ويجب النظر إلى هذا الاتجاه من منظور اجتماعي-ديمقراطي لم يتوقف عن التطور منذ عملية تورينو 2010، وعلى الرغم من ارتفاع عدد السكان (بمستويات مختلفة) في جميع الدول، إلا أن حجم فئة الشباب (الفئة العمرية من 15-24 عاماً) تتناقص بشكل مستمر (ما عدا إسرائيل)، وسينجم عن هذا ضغط أقل على سوق العمل وعلى النظام التعليمي وخاصة في المراحل المتوسطة والعليا، ومع أن المشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني لا تزال محدودة في العديد من الدول، إلا أن عدة دول أخرى سجلت زيادة في أعداد المقبلين على هذا النوع من التعليم (في إسرائيل، زاد الطلب بنسبة 24%²⁴، وفي المغرب هناك 2.3 مرشحين لكل مقعد متوفر²⁵)، أما في مصر فزيادة الإقبال على التعليم المهني ليست أولوية (نسبة الإقبال على التعليم والتدريب المهني تصل إلى ما يقارب 50%)، وبدلاً من ذلك فالتحدي هناك هو في تحسين نوعية التعليم والتدريب المهني والتقني لجعله الخيار المفضل للطلاب²⁶، وفي الحقيقة

بشكل كامل (مصر، الأردن) أو يتم توجيهه على مستوى مراكز التعليم والتدريب المهني فقط (لبنان)، وهناك جهود تبذل لتجميع المعلومات التي توفر فهماً أفضل لعملية الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل (دراسات متابعة ما بعد التخرج في فلسطين وتونس والمغرب، استطلاعات الرأي الخاصة بالمرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل التي تدعمها منظمة العمل الدولية في الأردن وفلسطين وتونس ومصر). وكما تمت الإشارة إليه في ندوة الرباط فإن هذه الأدوات، أن تم تأسيسها بشكل نظامي، تستطيع أن تدعم صناعة القرار والذي يسهل على الشباب الانتقال إلى سوق العمل.

وتعي دول جنوب وشرق المتوسط اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية مهارات الأعمال والدور الذي يمكن لها أن تلعبه في تعزيز فرص عمل الشباب في العديد من القطاعات المهنية سواء اختار الشباب طريق الوظيفة التقليدية أو العمل الحر أو المقاولات، ولكن، على الرغم من هذا، فإن تقارير الدول الصادرة لصالح عملية تورينو 2016 قد أظهرت تقدماً طفيفاً في هذا المجال، باستثناء إسرائيل التي تتفوق في هذا المجال.

أفضل الممارسات

إسرائيل - يعتبر العمل الحر من الكفاءات الرئيسية، ويقوم مزودو التعليم والتدريب المهني، وخاصة الشبكات التعليمية التكنولوجية الرئيسية "أو ار تي" و "إي ام إي ال"، بتطوير برامج ومراكز للأعمال الحرة كجزء من انتقال مبتكر من أجل توفير المهارات الأساسية لمساعدة الشباب اليوم الاندماج في القطاع المستقبلي. تعلم التفكير الخاص بالعمل الحر: تم تأسيس مراكز تدريب العمل الحر في إسرائيل لتدريب الرواد في مجال الاقتصاد والمجتمع والإسهام في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

مصر - بناء وتوسعة مراد سوق العمل الإقليمية: تعاون مؤسسات الأعمال مع مزودي التعليم والتدريب المهني المستمر لمراقبة احتياجات سوق العمل وتوليف قطاع التعليم والتدريب المهني المستمر كما هو مطلوب، وهذه المراد عاملة وتغطي قطاعات عدة وهي موجودة داخل مصر، ومستقلة في عملها عن المراد الوطنية، ولم يتم تحديد جهة تمويلها بشكل رسمي بعد، إلا أن الالتزام الذي تظهره الفئات المعنية ذات الصلة قد أثبت أن الاستقرار المالي ليس قضية أساسية.

لبنان - مكاتب الإرشاد الوظيفي: ابتدأت مراكز الإرشاد الوظيفي كمرحلة تجريبية في ست مدارس (ضمن مشروع GEMM الحوكمة من أجل رفع قابلية التوظيف في منطقة المتوسط المدعوم من الاتحاد الأوروبي) ثم انتشرت على مستوى مزودي التعليم والتدريب المهني، وأصبحت وظيفتها رسمية بقرار وزاري وتمت توسعتها لتشمل 12 مدرسة إضافية، وهدفها هو تقديم الخدمات للطلاب من أجل تسهيل انتقالهم من المدرسة إلى العمل.

المغرب - مرصد الفروع الاقتصادية: والهدف من هذا المرصد هو تزويد القطاعات الاقتصادية (الاتحادات والاتحاد العام للمؤسسات المغربية والمؤسسات الإقليمية المهنية ب: 1. أداة للمراقبة الدائمة. 2. نظام تنبؤ بالمعلومات الخاصة بالمهارات والمهن، والمرصد يتلقى تمويله من ضرائب التعليم والتدريب المهني ويقدم 1. تحليلاً استراتيجياً 2. تحليلاً خاصاً بمتطلبات مهارات المشاريع 3. تعزيز الوعي والاتصال.

²⁴ العرض الوطني في مؤتمر الرباط.
²⁵ تقرير المغرب، عملية تورينو 2016
²⁶ العرض الوطني في مؤتمر الرباط.

اليهودي، وتم رصد زيادة في نشاط النساء الهاريدي في السنوات الأخيرة²⁸.

كما ذكرنا في بداية هذا القسم، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تدرك وجود دور للتعليم والتدريب المهني والتقني في المساهمة في زيادة الترابط الاجتماعي والجغرافي، وهذا واضح في تقارير عملية توريو المحلية وفي نتائج ندوة الرباط، وقد تبنت دول مثل المغرب وتونس توجهها نحو الأقلية واعتبرتها أولوية سياسية واضحة، والهدف من ذلك هو تحسين فرص المساواة وخاصة في المناطق الأقل حظاً وهذا ينعكس إيجابياً على قطاع التعليم والتدريب المهني، وكمثال على الاهتمام المتزايد فقد طبقت تونس عملية توريو 2016 للمرة الأولى في ثلاث مناطق (صفاقس ومدنين وقابس) بالإضافة إلى تطبيقها على الصعيد الوطني، كما استهدفت بعض المبادرات المصغرة التجريبية في تونس والمغرب معالجة الفروقات الإقليمية وموقف الإناث في المناطق الريفية²⁹، وقد تضمن تقريراً عملية توريو المحليان في توصياتهما التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في هذه الأنواع من المبادرات.

على الرغم من هذه التوجهات الإيجابية وعلى الرغم من وجود برامج وخيارات في معظم الدول لتحقيق متطلبات المجموعات الهشة (الإناث في المجتمعات الريفية والأفراد الذين يفتقرون إلى التعليم والتدريب والوظيفة والمنسحبين من الدراسة وذوي الاحتياجات الخاصة)، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق نتائج نظامية، فلا زالت معظم هذه الأفعال والنشاطات في المراحل التجريبية، ومن بين بعض الأمثلة الدالة على الممارسات الجيدة هو برنامج الفرصة المتساوية (2016) في إسرائيل الخاص بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومبادرة تطوير الموارد البشرية في المغرب.

بعض الدول أشارت إلى وجود صعوبات محددة ناجمة عن الظروف السياسية والأمنية، وهذه هي الحال في فلسطين حيث تعتبر القرى الواقعة في المنطقة سي كمجموعات مهمشة³⁰ محدودة القدرة على الوصول إلى نظام التعليم والتدريب المهني بسبب القيود على الأرض والحركة والبناء، لذا طُرحت عدة مبادرات للتدريب المتنقل في الماضي، لكن ينبغي تطوير الجهود في هذا الجانب، كما ويُعتبر اللاجئين من المجموعات المهمشة في فلسطين على الرغم من جهود وكالة الغوث الدولية الانروا³¹ (معهد قلنديا للتدريب المهني)، وتشكلت توصيات محددة في التقرير لتأسيس برامج تدريب مهني خاصة باللاجئين وإيجاد مسالك لهم من أجل الانضمام إلى بقية النظام التعليمي.

ومن بين النتائج الظاهرة في عملية توريو 2016 في هذا المجال هو التأثير المتزايد لأزمة اللاجئين السوريين على الدول في المنطقة، وخاصة لبنان والأردن، فهناك ضغط كبير على سوق العمل والتعليم وأنظمة التعليم والتدريب المهني، ما فاقم من حدة المشكلات في هذه الدول، ففي لبنان أشار التقرير المحلي لعملية توريو 2016 إلى "تقدم سلبى" تم تحقيقه منذ عملية توريو 2014 بسبب زيادة هشاشة كل من اللاجئين والدولة المستضيفة وانخفاض الترابط الاجتماعي، ومن بين الأفعال التي تم تطبيقها لمعالجة هذه المشكلة هو "برنامج التدريب المهني المتسارع" والذي يتم تطبيقه في الغالب بمساعدة من الدول الداعمة مع تنسيق داخلي محدود، كما سلط التقرير اللبناني

فإن نظام الاختبارات في دول مثل مصر والأردن يميل إلى توجيه الطلاب الحاصلين على الدرجات الأفضل إلى الثانوية العامة بينما يكون التعليم والتدريب المهني والتقني خياراً ثانياً لذوي التحصيل الأقل، وحققت فلسطين تقدماً محدوداً في نسبة الإقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني لكنها تؤكد أن ذلك هو هدف متوسط إلى بعيد المدى، وخاصة أن النظام لا يمتلك القدرة على استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، وتشير التقارير التونسية إلى وجود نقص في الإقبال على كافة القطاعات التعليمية الفرعية بما فيها التعليم والتدريب المهني المستمر.

أكدت ندوة الرباط أن زيادة جاذبية التعليم والتدريب المهني والتقني لا تزال تشكل أولوية سياسية عليا في المنطقة، وترتبط بها أولوية أخرى ألا وهي تنويع وسائل تقديم التعليم والتدريب المهني والتقني من أجل تلبية احتياجات المجموعات المتنوعة المختلفة، وهذه المجموعات ينبغي أن يتم إشراكها في تحديد الاحتياجات المتنوعة (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2017b)، وبحسب التقارير المحلية الواردة في عملية توريو فإن معظم الدول تعمل على الترويج للتعليم والتدريب المهني والتقني من خلال حملات ترويج متنوعة (تسويق وإعلان ووسائل اتصال) من أجل تغيير الصورة الاجتماعية السلبية عن التعليم والتدريب المهني والتقني في المنطقة (وخاصة عند مقارنته بالتعليم الجامعي العادي وما يحظى به من مكانة اجتماعية طيبة). معظم التقارير المحلية في عملية توريو وكذلك نتائج ندوة الرباط نفسه دعت إلى دور أفضل للقطاع الخاص في المساعدة على زيادة جاذبية قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وتحسين صورته في المنطقة.

ومن بين أحد الطرق الرئيسية في زيادة جاذبية التعليم والتدريب المهني والتقني هو معالجة مشكلة التقدم، بمعنى آخر توفير مسالك وآفاق أفقية وعمودية ضمن النظام التعليمي (لكل من التعليم العام والعالي)، وفي الجولات الأخيرة من عملية توريو (2014-2016) فقد أشارت تقارير معظم الدول إلى وجود مبادرات تعالج هذا "الطريق المغلق" لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني، وفي عملية توريو 2016 أشارت لبنان ومصر وتونس والمغرب في تقاريرها إلى وجود صعوبات في الوصول إلى اتفاقيات مع التعليم العالي وفي تطبيق خطط تم اعتمادها في السنوات الأخيرة، ما يدل على أن هذا الطريق وعراً.

كذلك من المسائل المتعلقة في المنطقة هي محدودية قدرة الإناث على الالتحاق بنظام التعليم والتدريب المهني والتقني، وكما ذكرنا سابقاً في هذا التقرير فإن الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط لديها أقل نسبة نشاط في أوساط الإناث في العالم، وقد حددت ندوة الرباط انخفاض نسبة مشاركة الإناث في هذا النظام التعليمي باعتبارها من التحديات الرئيسية، فعلى سبيل المثال فإن تقرير عملية توريو الخاص بفلسطين لعام 2016 قد ناقش المشكلات التي تواجهها الإناث في الانضمام إلى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني (وفي سوق العمل)، خاصة مع محدودية الخيارات (مراكز التدريب والتعليم المهني الخاصة بالبنات) وصعوبات الانتقال والفصل بين الجنسين بشكل عام، وتهدف إسرائيل إلى اجتذاب المزيد من الإناث لدراسة العلوم والتقنية كنوع من المساعدة لهن على الاندماج بسوق العمل³²، كذلك في إسرائيل فإن وزارة الاقتصاد وبالتعاون مع شبكات "أورة ORT" و"امل AMAL" قد وضعت برامج مبتكرة لتلبية متطلبات النساء ضمن القطاع الأرثوذكسي وغير

²⁸ تقرير إسرائيل، عملية توريو 2016
²⁹ التقارير المحلية لعملية توريو في الدول ذات العلاقة.
³⁰ تقرير فلسطين، عملية توريو 2016
³¹ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الانروا).

³² العرض الوطني في مؤتمر الرباط.

الضوء على الفروقات الإقليمية الهامة والوضع الصعب للاجئين الفلسطينيين والسوريين في سوق العمل. في الأردن التقرير المحلي الخاص بعملية تورينو يظهر أن مشكلة اللاجئين (السوريين ومن دول أخرى) هي المشكلة الرئيسية التي تؤثر على سوق العمل والمجتمع، واللاجئون السوريون لا ينخرطون في برامج التعليم والتدريب المهني في الأردن ما لم تكن ممولة من جهات دولية.

الحاجة إلى وجود سياسات متعلقة بالكفاءات والوظائف من أجل مواجهة عدم تطابق المهارات بشكل فعال ظلت تشكل تحدياً كبيراً في كل الدول، وكل الدول تعاني من تحديات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب وقلة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية وارتفاع نسبة الشباب الذين يفتقرون إلى التعليم والتدريب والوظيفة، ناهيك أن العديد من الناس يعانون من ارتفاع اللامساواة، وكشفت التقارير عن وجود قصور في أعداد الشباب المزودين بالمعرفة والمهارات المطلوبة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين في الدول الشريكة لمؤسسة التدريب الأوروبية، وأصبحت الفجوة واضحة بين المهارات التي يتم اكتسابها والمهارات المطلوبة حيث يعجز نظام التعليم التقليدي عن تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات التي يحتاجونها للتطور والنجاح، وهذا يعود إلى مجموعة من المشكلات الهيكلية بما فيها افتقار المؤسسات بجميع أنواعها إلى الابتكار والعقبات التي تواجه الأعمال الحرة واستراتيجيات الأعمال، وعدم التطابق بين المهارات الوظيفية وشروط الفرص المتوفرة، وكل هذا أدى إلى دخل ووظائف ضعيفة المردود المادي للعمال قليلي المهارة.

لطالما تجاهل الناس أهمية أو احتمالية الابتكار والتطور في مجال التعليم والتدريب المهني وخاصة عند مقارنته بالتعليم العالي، إلا أن هذا المجال الآن بدأ يكتسب زخماً وأهمية، لكن مطلوب منه أيضاً أن يساهم في تحقيق تطور شامل وترابط اجتماعي، وبالنسبة إلى دور التعليم والتدريب المهني في النمو الشامل والترابط الاجتماعي فهناك بعض التقارير الصادرة عن عملية تورينو (مثلاً، إسرائيل) تشير إلى قلق عالمي بخصوص انتشار التكنولوجيا المتطورة وما يسببه ذلك من فقدان للكثير من الوظائف بسبب الأتمتة، واستخدام الحواسيب والآلات في العمل، وهذا قد يتسبب في الاستغناء عن مهارات وظيفية كثيرة يوفرها نظام التعليم والتدريب المهني حالياً، فالتكنولوجيا الجديدة قد تلغي الوظائف في بعض القطاعات وخاصة تلك المهن التي لا تحتاج إلى مهارة كبيرة وتخلق بالمقابل وظائف في قطاعات أخرى تتطلب مهارات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع البطالة في أوساط الشباب يشكل تحدياً للترابط الاجتماعي، فالشباب الذين لا يجدون عملاً يشعرون بأنهم منبوذين وينجرفون إلى القطاع غير الرسمي وإلى النشاطات الإجرامية ويكونون أكثر عرضة للتأثر بالقوى السياسية التي تبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية من خلال تأجيج الصراع الاجتماعي.

أفضل الممارسات

إسرائيل - إطلاق برنامج الفرص المتساوية (فبراير 2016)، ويستهدف البرنامج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يسعى إلى تعزيز فرصهم في المدارس وتطويرهم علمياً خاصة في الرياضيات والعلوم من أجل دعم الجهود الوطنية على استعادة سمعة إسرائيل المتميزة عالمياً في مجال التكنولوجيا، وكذلك فقد تم إنفاذ قانون في يوليو 2016 يحدد نسبة 5% من الموظفين لتكون من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما صدر تشريع

في 2016 يمنح فرصاً متساوية لذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني.

تونس - تأسيس الوكالة الوطنية للمعلومات والتوجه المهني. أسست تونس هذه الوكالة كجزء من خطتها لزيادة جاذبية التعليم والتدريب المهني ومن المقرر أن تباشر نشاطاتها في 2018 بدعم من المكاتب الإقليمية حيث ستقوم بتوفير المنح الخاصة بتخصصات التعليم والتدريب المهني التي تشكل أولوية في التنمية.

المغرب ومصر - طرح برنامج بكالوريوس في التعليم والتدريب المهني والتقني (تحت مسمى بكالوريا مهني في المغرب وبكالوريوس التقنية في مصر وذلك ضمن مشروع التعليم التقني المتكامل)، وهذا يشكل محاولة أولية لتضييق الفجوة بين التعليم العام وبين التعليم والتدريب المهني ويهدف إلى السماح للطلاب باستكمال دراستهم العليا.

لبنان - إدماج اللاجئين السوريين في التعليم وفي نظام التعليم والتدريب المهني. في لبنان طرحت وزارة التعليم خطة لدمج اللاجئين السوريين في النظام التعليمي بما في ذلك نظام التعليم والتدريب المهني، وهذه الخطة الخماسية RACE، والتي يتم تجديدها الآن، تهدف إلى إدماج اللاجئين وتحقيق الترابط استثماراً للدعم الخارجي.

التطور في الفعالية الداخلية

عند تجاهل الجودة فلن تحصل على نتائج، وهذا هو الوقت للمبادرة من أجل تعزيز الفعالية الداخلية.

الاتجاهات العامة: الانجازات والتحديات

شددت الجولة الأخيرة من عملية تورينو 2014 على أن الفعالية الداخلية هي من أكثر النقاط النشطة فيما يخص الإصلاح في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في المنطقة (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2015a)، ولكن مع هذا فإن الإصلاح يسير ببطء شديد، وتؤكد عملية تورينو 2016 هذا الاتجاه وخاصة في البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فكل الدول في المنطقة تعي مدى الحاجة إلى تطوير جودة التعليم والتدريب المهني والتقني، وفي ندوة الرباط أثار المشاركون إشكالية محدودية الجدوى من زيادة القدرة على الحصول على التعليم والتدريب المهني والتقني بدون تحسين الجودة، صحيح أن عملية الإصلاح لا تتوقف في العديد من المشروعات وخاصة تلك المشروعات التجريبية التي تتم بدعم خارجي إلا أن جدوى ذلك محدودة والتقدم بطيء، وهذا قد يعزى بدرجة كبيرة إلى طبيعة الإصلاحات على المدى البعيد فالبينة السياسية والاقتصادية غير المستقرة في بعض الدول في المنطقة لا تعطي الفرصة لإصلاحات والتزامات مستدامة، وفي بعض الحالات (مثلاً مصر والمغرب) فإن حجم قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني الكبير يمثل عقبة أمام تطبيق الإصلاحات، وبحسب مناقشات ندوة الرباط فهناك أيضاً نقص في البيانات حول مخرجات نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وأدلة غير كافية على جودة التعليم³².

³² أنظر الملاحظة الخاصة بالدول المشاركة في نظام تقييم الطلاب الدولييين PISA داخل قسم "السياق الإقليمي".

من بين المجالات الأربعة الواردة في عملية تورينو 2016 فإن الإجراءات الفعلية تتم بمعظمها ضمن مجال ظروف التعلم (وخاصة مناهج التعلم التطبيقي القائم على العمل) ومخرجات التعلم (إصلاح المناهج وتأسيس إطار مؤهلات وطني)، بينما نجد تقدماً بطيئاً في معظم الدول في مجالات مثل تطوير المعلمين والمدرسين وضمان الجودة.

بعض الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تعزز إصلاح الفعالية الداخلية لأنظمتها ضمن إطار الإصلاحات التي أطلقتها أخيراً (المغرب، تونس، الأردن، فلسطين، مصر)، وهذه حالياً تمر بمراحل مختلفة من التطبيق. في إسرائيل، فإن سياسة الإصلاح "تعليم ذو معنى" تعالج عدة مظاهر في الفعالية الداخلية وتعتبر من الممارسات المتميزة في هذا البناء، وفي ندوة الرباط، أعلنت إسرائيل أنها تتوقع أن ترى تحسناً واضحاً في جودة خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني استناداً إلى الإصلاحات الأخيرة.

بحسب عملية تورينو 2016 تظل مشكلة المعلمين والمدرسين من أعقد المشكلات في كل الدول وهذا واضح منذ عملية تورينو 2010، وأكدت ندوة الرباط على الحاجة إلى التركيز على هذه المسألة المهمة، وهناك عدد من التحديات المشتركة التي تعاني منها كل الدول، فمن ناحية فإن معظم الدول تعاني من نقص في المدرسين والمدرسين في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني (على سبيل المثال إسرائيل والأردن)، ومن ناحية أخرى فالمعلمون ليسوا مؤهلين كفاية وخاصة بسبب نقص الخبرة العملية (مثل مصر وفلسطين)، وأولئك الأكثر تأهيلاً وكفاءة يجدون بسهولة فرصاً وظيفية أفضل، حتى في الدول التي تنظر إلى مهنة التدريس باحترام (مثل الأردن)، وفي معظم الدول لا توجد آليات لتقييم الأداء (وأن وجدت فهي محدودة جداً)، ولا توجد فرص تطور وظيفي نظامية، وتظل مسألة التدريب الأولي أو إعادة التدريب للمعلمين والمدرسين تشكل تحدياً في معظم الدول، فبعض الدول تسعى لحل هذا الإشكال عن طريق تأسيس معاهد تربوية (على سبيل المثال الأكاديمية المهنية للمعلمين في مصر³³ أو المعهد الوطني لتدريب المعلمين والمدرسين، وهو تحت التأسيس في المغرب، كجزء من تطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة)، وفي لبنان فإن معهد التدريب الوطني للتعليم التقني مسؤول عن معايير التعليم وتدريب المدرسين، لكن تقرير عملية تورينو يشير إلى أن هذا النشاط يفتقر إلى الفعالية، لذا بدلاً من ذلك هناك مجموعة من المشروعات التجريبية حالياً على مستوى المدارس، وفي إسرائيل يتم توفير التدريب المكثف للمدرسين وصناع القرار والممارسين من أجل تمكينهم من تطبيق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني³⁴، وفي تونس هناك خطط لبناء مؤسسة تربوية تقنية تتولى مهمة الفحص والمراقبة، ويتضمن تقرير عملية تورينو الخاص بتونس توصيات للمركز الوطني لتدريب المدرسين واستشارات التدريب لحثه على القيام باستطلاعات لتحديد المتطلبات ووضع الخطط السنوية الخاصة بتعليم المعلمين والمدرسين.

وفيما يخص ظروف التعلم فإن العديد من دول جنوب وشرق المتوسط (على سبيل المثال لبنان والأردن وفلسطين) تعاني من صعوبة في المحافظة على تحديث البنى التحتية وخاصة الأجهزة، وفي دول أخرى مثل تونس فهناك جهود مبدولة منذ 2012 لإعادة هيكلة المراكز وإعادة تجديدها، وإسرائيل أشارت في تقاريرها إلى وجود استثمارات كبيرة في

مجال التعليم والتدريب المهني في السنوات الأخيرة، وخاصة في مجال مراكز التكنولوجيا الإقليمية، فمثل هذه المراكز تشكل جزءاً من رؤية إسرائيل لقطاع التقنية والاتصال والمعلومات وإسهامها في اقتصاد المعرفة، وفي الوقت نفسه فإن التقرير يكشف أن هذا الاستثمار ليس كافياً بالقدر المطلوب في ظل تزايد الطلب على التعليم والتدريب المهني والتقني، وقد تم طرح مشكلة نقص الفعالية في استخدام المصادر (مدارس ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني) والحاجة إلى وضع الحلول بناء على ذلك في ندوة الرباط وفي التقارير الوطنية ضمن عملية تورينو 2016 في العديد من الدول في المنطقة.

فيما يخص طرق التدريب في دول المنطقة فإنها تقليدية ومعظمها يركز على الجانب النظري على حساب الجانب العملي، وهناك اتجاه لتطوير التعلم التطبيقي القائم على العمل في بعض الدول بحسب عملية تورينو 2016، إلا أن نسبة الطلاب الحاصلين على هذا النوع من التعليم التطبيقي لا تزال محدودة في دول المشرق العربي، فمثلاً في مصر هناك حوالي 2% من الطلاب في التعليم التقني التابع لوزارة التعليم يحظون بتعليم تطبيقي³⁵ بينما في دول المغرب فالجودة مشكلة حتى مع ازدياد الانضمام إلى التعلم التطبيقي، وقد وضعت إسرائيل مجموعة من المبادرات خاصة بالتعلم التطبيقي القائم على العمل حيث تطرح مساقات نظرية وعملية بالتعاون مع الهيئات المسؤولة عن القطاع، لكن بحسب تقرير عملية تورينو فينبغي توفير فرص التعلم التطبيقي في قطاع التكنولوجيا، ومن بين التحديات التي تواجه التعلم التطبيقي في المنطقة هو طبيعة المؤسسات: بما أن معظمها مشروعات صغيرة فهناك قلة من الشركات التي ترغب في استضافة أو تدريب المتدربين.

فيما يتعلق بتطوير المناهج فإن العمليات الضرورية لتحديث مناهج التعليم والتدريب المهني وتحديثها بما يتلاءم والمتطلبات المتغيرة لسوق العمل هي محدودة في معظم الدول، لا بل غائبة بالكامل في بعضها، وتشير تقارير عملية تورينو 2016 إلى محاولات لبعض الدول في إضفاء مرونة على المناهج الدراسية، رغم أن التطبيق يظل صعباً، وأشارت لبنان في تقريرها إلى تحقيق تقدم في تحديث وتطوير المناهج وطرح اختصاصات جديدة لكنها لا تستند إلى الكفاءة³⁶، وفي مصر تسير الكثير من المبادرات والمشروعات التجريبية جنباً إلى جنب وبعضها يقترب ويتوازى مع النموذج المستند إلى الكفاءة لكن لم يتم نشرها وتعميمها بعد³⁷، وكذلك يتعايش النموذج المستند إلى الكفاءة في المغرب وتونس مع مناهج تقليدية أكثر، وفلسطين تعتمد هذا النموذج حتى الآن فقط في المدارس والمراكز المدعومة دولياً³⁸.

وسجلت تقارير عملية تورينو 2016 تقدماً معتدلاً في مجال ضمان الجودة منذ 2014، ولا تزال معظم الدول تواجه صعوبات في الانتقال من المناهج التقليدية لمراقبة الجودة، والتي تتم من خلال عمليات التدقيق والفحص، إلى مناهج تطويرية ومبتكرة وإصلاحية. في إسرائيل على سبيل المثال يكشف تقرير تورينو 2016 عن تطور مهم منذ 2015 بفضل تأسيس دائرة ترخيص جديدة في وزارة التعليم، وهي مسؤولة عن اعتماد الطلاب ضمن نظام أكثر مرونة في التعليم التقني، ومقارنة بعملية تورينو 2010 فقد حدث تطور واضح في هذا المجال في دول المنطقة، ففي العديد من الدول تم تأسيس معاهد خاص لضمان الجودة على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة (على سبيل المثال، الهيئة القومية لضمان الجودة

³⁵ تقرير مصر، عملية تورينو 2016
³⁶ تقرير لبنان، عملية تورينو 2016
³⁷ تقرير مصر، عملية تورينو 2016
³⁸ تقرير فلسطين، عملية تورينو 2016

³³ تقرير مصر، عملية تورينو 2016 يشير إلى أن إعادة تدريب معلمي التعليم والتدريب المهني سيكون أمراً ضرورياً عند تطبيق المناهج القائمة على الكفاءة
³⁴ يتولى مسؤولية التدريب ارون اوفري ماشاف مركز التدريب التعليمي الدولي.

أفضل الممارسات

إسرائيل - برنامج "تعليم ذو معنى" الاصلاح. هذه العملية بدأت بزخم كبير وخاصة في شبكات التقنية والتعليم، ومن هناك انتقلت إلى باقي النظام التعليمي، حتى أن العديد من المدارس بدأت تدريس مساقات متعددة الاختصاصات تتوافق مع معطيات القطاع العالمي حيث تعمل فرق من مختلف مجالات التكنولوجيا سوية. كذلك مبادرة "خبرة الطلاب في المجال" هي مبادرة تتولاها رابطة أصحاب العمل، وتسمح للمدرسين والطلاب اكتساب الخبرة ذات الصلة في مجالهم خلال فترة دراستهم.

مصر - مبادرة التعليم القائم على العمل. هناك التزام من جانب الشركاء وأصحاب العلاقة في مصر لتوسعة المبادرات القائمة حالياً (مبادرة مبارك-كول الخاصة بوزارة التعليم الفني والتدريب، ومشروع التناوب في دائرة التدريب المهني والانتاجية، وبرنامج التدريب المستمر الذي تنظمه وزارة القوى العاملة والهجرة). وتحديداً فقد وضعت وزارة التعليم الفني والتدريب هدفاً طموحاً يتمثل في زيادة عدد الطلاب في نظام التعليم القائم على العمل في المرحلة الثانوية الفنية بمقدار 10 آلاف طالب لكل سنة من أجل الوصول إلى نسبة 50% من النظام التعليمي كاملاً بحلول عام 2025 إلا أن الحجم الكبير لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في مصر سيشكل تحدياً كبيراً يعيق المسؤولين عن تحقيق هذا الهدف.

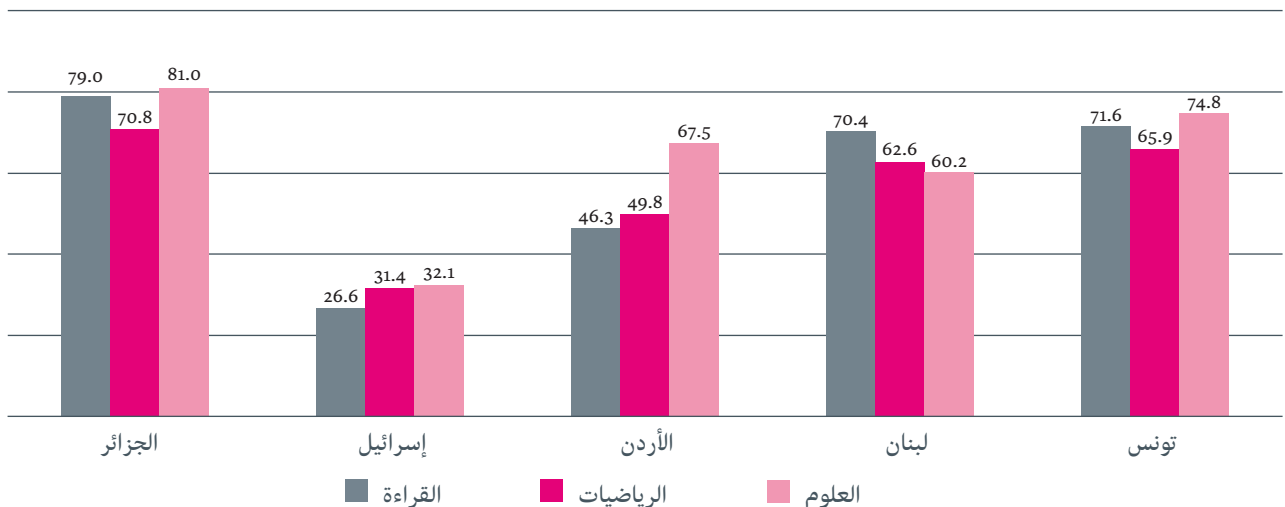
الأردن - من بين الإنجازات الرئيسية في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن في السنوات الأخيرة هو تأسيس مركز الاعتماد وضمان الجودة CAQA، وهو مؤسسة مستقلة تركز على مهمتين: ضمان الجودة والاعتماد من ناحية، والتقييم والاختبار المهني والترخيص من ناحية أخرى، وكان بين توصيات تقرير عملية توريينو 2016 هو توكيل المهمة الأخيرة لغرفة التجارة والصناعة من أجل تجنب الازدواج ولتركيز على مهمة الاعتماد وتعزيزها، كما يعد المركز الجهة المسؤولة عن إطار المؤهلات المهنية والفنية، وضمن استراتيجية تطوير الموارد البشرية

والاعتماد في مصر، ومركز الاعتماد وضمان الجودة في الأردن). هذه المؤسسات تمثل تطوراً مهماً على المستوى النظامي، ووظيفتها الرئيسية هي في الاعتماد لكن لها أدوار أخرى فإلها الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في مصر مسؤولة عن تطوير إطار المؤهلات الوطني، وفي الأردن يتولى مركز الاعتماد وضمان الجودة مسؤولية الاختبارات الوظيفية والتراخيص، وقد ناقشت تقارير عملية توريينو الخاصة في هذين البلدين احتمال وجود عدم توافق بين هذه الأدوار والحاجة إلى مراجعة عمليات الاعتماد والترخيص ومسائل الاستدامة.

وفيما يخص مخرجات التعلم فإن العديد من الدول (المغرب، تونس، مصر، إسرائيل، الأردن، فلسطين)، قد اتخذت خطوات لتطوير إطار المؤهلات الوطني منذ جولة 2010 لعملية توريينو، وهذه الدول الآن في مراحل مختلفة من التطور في هذه النقطة، ففي لبنان فقد تم تعليق نشاطات تطوير إطار المؤهلات الوطني منذ 2013³⁹ وهناك نشاطات جرت مؤخراً لتطوير هذا الإطار في فلسطين وإسرائيل، كذلك تم اعتماد إطار مؤهلات مهني وتقني في الأردن في 2014، وتم إطلاقه تجريبياً منذ 2015، كذلك أنعقد أول اجتماع للجنة إطار المؤهلات الوطني في المغرب 2016.

من بين النتائج المثيرة للقلق في المنطقة هي نسبة الطلاب (ممن تبلغ أعمارهم 15 عاماً) الذين كان أدائهم ضعيفاً في القراءة والرياضيات والعلوم، بحسب برنامج تقييم الطلاب الدوليين PISA (أنظر الشكل 3.2)، وباستثناء إسرائيل، والأردن في حالة القراءة والرياضيات، فهناك أكثر من 60% من الطلاب كان أدائهم ضعيفاً في المواد الثلاثة، وتعد مشكلة الافتقار إلى المهارات والقدرات الأساسية مشكلة مهمة تواجه المجتمعات الحديثة، وهذا يعني أن معظم الطلاب الذين ينضمون إلى التعليم المهني في المرحلة الثانوية العليا في المنطقة يفتقرون إلى هذه القدرات.

شكل 3.2 الطلاب ذوو الأداء الضعيف في برنامج تقييم الطلاب الدوليين PISA (فشلوا للوصول إلى المستوى 2)، 2015 (%)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

³⁹ أوصى مؤتمر الرباط وتقرير عملية توريينو 2016 بضرورة تفعيل إطار المؤهلات الوطني في لبنان.

التي تم اعتمادها في 2016، فقد تم اعتبار مركز الاعتماد وضمان الجودة ذراعاً لمؤسسة تنمية المهارات وهي في طور التأسيس.

وقد ساعد برنامج "الحوكمة من أجل رفع قابلية التوظيف في منطقة المتوسط GEMM" على إطلاق مشروع تجريبي لتصميم وتطبيق مساق تدريبي جديد في قطاع تجارة التجزئة، صحيح أنه يتم تخطيط برامج التدريب في الأردن وتصميمها وتقييمها في العادة بشكل مركزي إلا أن هذا المساق تم وضعه محلياً بمشاركة كاملة من فاعلين وأصحاب عمل محليين، ويعتبر المساق مزيجاً من التعليم القائم على المدرسة والتعليم القائم على العمل.

المغرب - حققت المغرب تقدماً كبيراً ضمن إطار المؤهلات الوطني NQF⁴⁰، وتحديداً في مجال وضع ترتيبات حوكمة مؤسسية لهذا الإطار وبدء التقييم التجريبي للمؤهلات.

فلسطين - طرح معايير ضمان الجودة ووجود 73 برنامج تدريبي جديد لنظام التعلم القائم على العمل هي من بين اهم المبادرات ويمكن لتأثيرها أن تكون مستدامة على قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.

تطور الحوكمة

مركزية وتجزئة أقل، مزيد من التنسيق للوصول إلى شفافية ومسؤولية أكبر: من المرحلة التجريبية إلى إصلاح الأنظمة والاتجاهات العامة: الإنجازات والتحديات.

الاتجاهات العامة: الإنجازات والتحديات

بحسب عملية تورينو 2014 فهناك مجالين رئيسيين للتطور في الحوكمة في دول جنوب وشرق المتوسط وهما: السعي إلى مقاومة التجزئة القائمة في أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال اختبار آليات مختلفة لتعزيز التنسيق بين الشركاء الأساسيين، وكذلك التحرك بعيداً عن المركزية في العديد من دول المنطقة (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2015a).

وعادت عملية تورينو 2016 لتعيد تأكيد وجود هذين الاتجاهين، أضيف إلى ذلك فإن دول المنطقة بدأت تنظر إلى الحوكمة متعددة المستويات وكذلك قضايا التعاون باعتبارها قضايا حاسمة لتحقيق التطبيق الناجح للإصلاحات (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2017b)، وفي الوقت نفسه، فقد أقرت تقارير تورينو 2016 ونقاشات الرباط بوجود نقص في المعلومات والأدلة والمؤشرات التي ترصد التقدم في مجال الحوكمة، وغالباً تكون مؤشرات الأداء والمسؤولية مفقودة، لذا تم التأكيد على الحاجة إلى بناء "ثقافة نتائج"⁴¹ في عملية تورينو 2016.

هناك اتفاق واضح بين دول المنطقة على الحاجة إلى التصدي للتجزئة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال زيادة آليات التنسيق الفعالة، وفي الحاضر فإن هناك ثلاثة أنواع من ترتيبات الحوكمة في قطاع

التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم المهني المستمر في المنطقة: 1. صناعة القرار الرئيسية الخاصة بقطاع التعليم والتدريب المهني تحت سلطة وزارة واحدة (المغرب، تونس، لبنان). 2. تعايش عدد من أنظمة التعليم والتدريب المهني الفرعية بإدارة من وزارات مختلفة أو وكالات وهناك سلطة تنسيقية تديرها (الأردن)، 3. العديد من أنظمة التعليم والتدريب المهني الفرعية تديرها وزارات أو وكالات مختلفة بدون تنسيق كلي (إسرائيل، مصر، فلسطين)، لكن الموقف فيه مرونة كبيرة وهناك تغيير وتطوير مستمر بحسب تقارير عملية تورينو 2016، فعلى سبيل المثال ففي أعقاب الجولة الأخيرة من عملية تورينو 2014 حاولت مصر تأسيس وزارة خاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني، لكن تم إعادة النظر في هذا القرار لاحقاً، وفي فلسطين فقد تطور الموقف من تأسيس وكالة وطنية للتعليم والتدريب المهني في 2014 إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني. في إسرائيل هناك لجنة خاصة رسمية وفاعلة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، كذلك هناك فريق حكومي من وزارات مختلفة للاعتماد، وفي الأردن فإن استراتيجية تنمية الموارد البشرية 2016 تقوم بتأسيس مركز تنمية المهارات من أجل معالجة قضايا التنسيق والإدارة في نظم الحوكمة السائدة، وفي تونس تم تأسيس اللجنة المشتركة (بوجود ممثلين من وزارات التعليم والتدريب المهني والتشغيل والتعليم العالي والبحث العلمي) بهدف تنمية الموارد البشرية، ويتضمن تقرير عملية تورينو في توصياته الحاجة إلى تأسيس نموذج حوكمة جديد يراعي تعددية الشركاء الفاعلين في القطاع والشركاء الاجتماعيين.

وقد أُعيد التأكيد على وجوب تفويض السلطات على المستويين المحلي والإقليمي بالإضافة إلى تنامي الوعي بأهمية البعد المحلي، فأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني في المنطقة بغالبها تقع تحت ظل حكم مركزي وتدار من جانب الحكومات ما يترك مساحة ضيقة للمشاركة الفاعلة من شركاء آخرين في قطاع التعليم والتدريب المهني، إلا أن بعض الدول، مثل المغرب، لديها عمليات لامركزية في قطاع التعليم والتدريب المهني، وفي تونس يتم تطبيق برامج حوكمة متعددة المستويات على مستوى تجريبي في العديد من المناطق، وفي فلسطين فقد وضعت مجالس التدريب والتشغيل مزودي التعليم والتدريب المهني والتقني والشركاء الحكوميين وممثلي القطاع الخاص تحت قيادة محافظي المناطق، الذين لعبوا، منذ 2014، دوراً مهماً جداً في تحديد متطلبات مهارات سوق العمل المحلية ضمن احتياج مشروعات الأعمال الحرة، والحاجة إلى مراقبة استدامتها على المدى الطويل مذكورة أيضاً⁴²، وفي ندوة الرباط فقد شددت الدول المشاركة على أهمية استمرار الجهود لتلبية المتطلبات على المستوى المحلي وخاصة في المناطق الأقل حظاً وضرورة إشراك شركاء من المناطق المختلفة. في هذا السياق يجدر التنويه بخبرة تونس بعملية تورينو 2016 حيث طبقت العملية ليس على الصعيد الوطني فحسب وإنما على صعيد ثلاث مناطق (صفاقس، مدين، قابس).

بغض النظر عن المستوى، فإن عدم وضوح و/أو عدم وجود أدوار ومسؤوليات رسمية ضمن حوكمة نظام التعليم والتدريب المهني يؤثر سلباً على فرص التعاون بين الهيئات الحكومية المختلفة (وهذا يؤدي غالباً إلى تداخل) وبين الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وضمن هذا السياق فإن محاولة تعزيز التعاون الأفقي والعمودي باتت ظاهرة في جميع الدول على الرغم من تباين مستوى التنمية فيها.

التي طرحت هي الشفافية والمساءلة بشكل عام والحاجة إلى وضع أنظمة معلومات إدارية خاصة بتمويل التعليم والتدريب المهني والكلفة والدعم.

أفضل الممارسات

إسرائيل - استقلالية نظم التعليم المهني والتقني والابتكار في المجال. يتمتع مزودو التعليم والتدريب المهني باستقلالية واضحة وحوافز يستطيعون من خلالها تأسيس الشراكات والمبادرات، وتحديدًا، يتم تنسيق مساقات التعليم والتدريب المهني في كل القطاعات وتتم الموافقة عليها من جانب السلطات المحلية بحسب احتياجات كل مدينة ومنطقة وقطاع، وأخيرا فقد طرح نظام العطاءات لتعزيز المنافسة بين مزودي التعليم والتدريب المهني.

يقدم منهج برنامج آي ستيم Isteam (الابتكار في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والآداب والرياضيات) تصور شامل لكافة الحقول العلمية والهندسية بعمق لكل اختصاص.

المغرب - تفويض السلطات الإدارية لمراكز التعليم والتدريب المهني. تأسست هذه المراكز ضمن قطاع المنسوجات، وفيه أوكلت سلطات التعليم والتدريب المهني والتقني الحكومية إدارة بعض مراكز التعليم والتدريب المهني للقطاع الخاص ضمن عقود تضمن المخراجات، وحاليا هناك 13 مركزا ضمن هذه التفويضات وتركز على المنسوجات وعلوم الطيران والمركبات والطاقة المتجددة.

فلسطين - تأسيس مركز للتنمية تحت مظلة المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني الذي تمت إعادة تجديده، وسيلعب المركز دورا رياديا في مراجعة السياسة الإصلاحية الخاصة بنظام التعليم والتدريب المهني والتقني، وسيتم تمثيل كل الفئات ذات العلاقة (بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني) ضمن مجموعات عمل متعددة، وهذا يعتبر من الأمثلة الجيدة على تعاون الفئات ذات العلاقة.

تونس - منصات متعددة الشركاء في خمس مناطق تجريبية (مدنين، قابس، صفاقس، القيروان، مهدية) والتي أثبتت مرونتها والتزامها بمسؤوليات ووظائف التعليم والتدريب المهني والتقني بعيدا عن المركزية، وينبغي توطيد الجهود وتوضيح المسؤوليات والأدوار والمصادر بين المستويين المحلي والاقليمي. هذه المبادرة سيتم توسعتها لتشمل ثماني مناطق إضافية من خلال برنامج IRADA الممول من الاتحاد الأوروبي.

لقد سلطت ندوة الرباط الضوء على التقدم الذي تحقق فيما يتعلق بدور الشركاء الاجتماعيين: كل الدول تسعى لتجربة آلية أو آليات لتفعيل دور الشركاء الاجتماعيين، وخاصة في مرحلة صياغة السياسات (أقل عند مرحلة التطبيق)، ويظل الفرق بين منطقتي المشرق والمغرب هاما في هذا المجال، ففي دول المغرب العربي فإن الشراكة الاجتماعية اكتست بصفة رسمية (على الأقل على المستوى المركزي)، وصارت فرص المشاركة الفعالة أعلى (في دول مثل المغرب وتونس)، وعلى الرغم من هذا فإن مصادر وقدرات الشركاء الاجتماعيين محدودة، وخاصة على المستوى المحلي، أما في دول المشرق العربي فلا تكتسي الشراكة الاجتماعية بحلة رسمية ولا زال القطاع الخاص يعاني من عجز في لعب دور فاعل في تشكيل وتطبيق سياسات المهارات، وفي إسرائيل فإن الشركاء الاجتماعيين فاعلون ويشاركون في تطبيق نظم التعليم والتدريب المهني، وقد أكد المشاركون في ندوة الرباط على أهمية زيادة الفرص والحوافز للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة وتفعيل عدد من التجارب القائمة.

هناك القليل من التقدم المتحقق ضمن أنظمة مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني في المنطقة، باستثناء إسرائيل والمغرب⁴³، فالأنظمة تعاني من المركزية ما يترك مساحة ضيقة فقط أمام أنظمة التعليم والتدريب المهني سواء على صعيد صناعة القرار أو الإدارة، وهذه الاستقلالية المحدودة تعطل الاتجاهات المبتكرة والشراكات مع الشركات المحلية، وفيما يخص الابتكار فهناك العديد من المبادرات المطبقة في إسرائيل كجزء من جهد عام واستراتيجية تدعم الابتكار وخاصة على مستوى الشركات المزودة للتعليم، ومن أمثلة ذلك برنامج آي ستيم Isteam، (أنظر "أفضل الممارسات").

هناك القليل من التطور على صعيد تمويل ودعم نظام التعليم والتدريب المهني والتقني منذ الجولة الأخيرة لتقارير عملية تورينو 2014، فبينما نلمس زيادة كبيرة في الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في بعض الدول (إسرائيل، المغرب)، إلا أنها لا تزال غير كافية لتلبية الطلب المتزايد في هذه الدول، ويتلقى نظام التعليم المهني الأولي في المنطقة تمويله في الغالب من مصادر حكومية، إلا في حالة تسيد قطاع التدريب الخاص الموقف كما هي الحال في لبنان، ويظل توزيع التمويل قائما على المدخلات لا على المجهود والاحتياجات الحقيقية، وكذلك فإن تمويل قطاع التعليم والتدريب المهني المستمر ضعيف ولا يشكل أولوية للتعليم والتدريب، فيما عدا بعض الدول (مثلا إسرائيل والمغرب وتونس)، وفي الدول الأخرى فإن الحكومات تميل إلى إلقاء مسألة تمويل التعليم والتدريب المهني المستمر على عاتق الشركات الخاصة، بدون وجود نظام يحكم المسألة على المستوى الوطني، وقد أثارت بعض التقارير المحلية مسألة نقص المصادر في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل عام (مثلا لبنان والأردن)، ويتضمن التقرير المحلي الأردني الخاص بعملية تورينو توصيات للتركيز على دور وإدارة "صندوق تمويل المهارات"، وبحسب استراتيجية تنمية الموارد البشرية فإن هذا الصندوق سيعمل تحت مظلة مؤسسة تنمية المهارات، وأشارت تقارير عملية تورينو الخاصة ببعض الدول الأخرى مثل المغرب وتونس أن مسألة التمويل هي مسألة أساسية في تطبيق استراتيجيات جديدة، أما التقرير المحلي الفلسطيني فقد أبرز الحاجة إلى زيادة الكفاءات الوطنية لتولي كلفة الإصلاحات، وفي ندوة الرباط فإن من أهم المسائل

⁴³ في المغرب، فهي معروفة بهذا المسمى (établissements à gestion déléguée) وهي مراكز تعليم وتدريب مهني توكل إدارتها إلى قطاع الأعمال.



الخاتمة والرسائل الأساسية

الرسائل الرئيسية حول الرؤية

هناك تقدم شامل في تطور الرؤية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني لكن التحدي الحقيقي هو في التطبيق وتحقيق النتائج.

في الجولة الأولى من عملية تورينو 2010، كانت هناك قلة من الدول تمتلك رؤية وطنية خاصة بالتعليم والتدريب المهني، واليوم فإننا نشهد تشكيل استراتيجيات (سواء بخطط تنفيذية أو بدونها بحسب البلد) توجه التعليم والتدريب المهني ضمن إطار تنمية الموارد البشرية ليكون أقرب إلى التنمية الاستراتيجية شأنه في ذلك شأن نطاقات التعليم العام والتوظيف والنمو الاقتصادي.

إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدول اليوم ليس في وضع الرؤية، وإنما في بقاء الإصلاحات: كيف نضع الاستراتيجيات موضع التطبيق، كيف نتنقل من تشكيل الرؤية النظري إلى التطبيق العملي وتحقيق النتائج، لذا تلعب الحكومة هنا، وخاصة مشاركة الفئات المعنية والتنسيق معها، دوراً كبيراً في التصدي لهذا التحدي.

عنصر آخر مهمان ينبغي التطرق إليهما هنا وهما نقص الأدلة التي تخدم وضع السياسات والقرارات في معظم الدول، وقصور أنظمة التقييم والمراقبة والتي يمكنها خدمة صنع القرار عن طريق توفير التحليل والتقييم.

الرسائل الأساسية حول الفعالية الاقتصادية الخارجية

حققت الدول تقدماً منذ عملية تورينو 2014 واستثمرت في وضع حلول وأدوات لتحقيق فعالية خارجية أفضل، لكن أثر ذلك لا يزال غير واضح للعيان ومن الصعب قياسه.

تؤكد عملية تورينو 2016 مجدداً على الأولوية العليا لمعظم دول المنطقة وخاصة الدول العربية المطلة على البحر المتوسط وهي التصدي للبطالة في أوساط الشباب، وقد تم اعتبار هذه المشكلة أولوية في جولة 2012 وتم التأكيد عليها في جولة 2014، وهنا يبرز نظام التعليم المهني والتقني كسلاح في هذه المعركة، ومنذ عام 2012 تم إطلاق العديد من المشروعات والبرامج التدريبية وسياسات فعالة ونظم معلومات خاصة بسوق العمل إلا أن نقص البيانات المحدثة وغياب الأنظمة المتكاملة وتجزئة الأدوات والطرق كانت من بين التحديات التي تسعى الدول للتصدي لها من خلال تأسيس مراد لسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية، والنتيجة أنه لا غنى عن توفر المعلومات لتأسيس آليات قادرة على التوفيق بين المهارات واحتياجات سوق العمل.

بالنظر إلى التطورات في منطقة جنوب وشرق المتوسط منذ عملية تورينو 2010، فمن الممكن القول إنه حدث تقدم في المنطقة في خمسة مجالات بناء رئيسية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الوعي حول أهمية إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني وتطبيق هذه الإصلاحات، وتمثلت المشكلة في بطء التنفيذ في المنطقة بسبب عدد من العوامل وبسبب محدودية تأثير النشاطات والمشاريع التجريبية على فرص التوظيف وأنظمة التعليم والتدريب التقني نفسها.

منذ الجولة الأخيرة لعملية تورينو 2014 فقد ركزت دول المنطقة جهودها على التصدي للتحدي الرئيسي في كيفية التعامل مع فرص توظيف الشباب من خلال إصلاح نظام التعليم والتدريب التقني، بما في ذلك السعي إلى زيادة جاذبية أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني، وقد تطرقت عملية تورينو 2012 لهذا التحدي في أعقاب ثورات الربيع العربي، إلا أن النتائج ليست متوفرة حتى الآن وعلى الدول أن تستمر في التركيز على التطبيق وضمان مراقبة الاستراتيجية بدقة وكذلك وضوح الأدوار والمهام الخاصة بالفئات ذات العلاقة، لكن النشاطات التي استهدفت المجموعات الهشة ظلت محدودة، مع بعض الاستثناءات، ويظهر تأثير الأزمة السورية على لبنان والأردن بشكل كبير وكذلك زيادة نشاط المجتمع الدولي في المنطقة، وهناك اتساح في الرؤية في عملية تورينو 2016، مع حدوث العديد من التغيرات في العديد من الدول مع بروز مسائل الحكومة متعددة المستويات وخاصة ما يتعلق بالتنسيق والتعاون كمفتاح رئيسي للتطبيق الناجح لإصلاحات التعليم والتدريب المهني والتقني.

ومن المشكلات أيضاً في منطقة الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط توفير الأدلة وخاصة في جانب التعليم، فمسائل المصادقية والموثوقية والصلاحيات لها تأثيرها على تحليل السياسات ووضع الحلول، ومن المهم أن يتم تجميع الأدلة ذات الصلة بطريقة نظامية من أجل وضع السياسات ومراقبتها بالطريقة المثلى، إلا أن البيانات المتوفرة حول الفعالية الخارجية هي في الغالب تكون مخصصة لمشاريع معينة مدفوعة بتمويل ودعم خارجي، وكذلك فالأدلة على الفعالية الداخلية لا تزال محدودة وشائكة في ظل وجود تباين بين البيانات المحلية والعالمية.

ويهدف قسم "الخاتمة" في هذا التقرير إلى تحديد النتائج والرسائل الرئيسية الخاصة بالتقارير الوطنية الصادرة عن عملية تورينو والخاصة بمنطقة دول جنوب وشرق المتوسط، وليس من وظيفة هذا التقرير أن يصيغ توصيات محددة لتنفيذها من جانب الدول الشريكة نفسها أو من جانب مؤسسة التدريب الأوروبية، ولا شك أن العديد من المسائل الرئيسية الواردة في هذا التقرير تستحق تحليلاً أعمق وتوضيحاً أفضل للمعطيات والمقترحات. هذا التحليل تجده في مطبوعات أخرى خاصة بمؤسسة التدريب الأوروبية والتي تستند إلى نتائج عملية تورينو كما هو محدد في التقارير الوطنية والإقليمية، وهذا التحليل يستطيع أن يتعمق في التفاصيل وي طرح المبادرات لبناء المهارات وتطوير الموارد البشرية التي يلعب فيها نظام التعليم والتدريب المهني والتقني دوراً حيوياً.

ومن بين التحديات ايضا صعوبة مرحلة الانتقال من التعليم إلى العمل، لذا فمن الضروري تبني المزيد من مشاريع الإرشاد المهني ودراسات متابعة ما بعد التخرج باعتبارها أدوات رئيسية ينبغي الرهان عليها والاستثمار فيها في دول المنطقة.

الرسائل الأساسية حول الفعالية الاجتماعية الخارجية

الانتقال من مرحلة التدريب إلى مرحلة النظم: ان افتقار نظام التعليم والتدريب المهني إلى الجاذبية لا زال يشكل تحدياً في المنطقة التي يتطلب فيها نظام التعليم والتدريب المهني أن يلبي متطلبات مجموعات متنوعة من المنتفعين.

منذ جولة 2010 لعملية توريث لا تزال زيادة التمكين من نظام التعليم والتدريب المهني وتحسين جاذبيته هي المسائل الرئيسية على أجندة صانعي سياسات التعليم والتدريب المهني في منطقة جنوب وشرق المتوسط، ومع نجاح هذه الدول في تحقيق تقدم في هذا المجال إلا أن نظام التعليم المهني والتقني لا يزال هو الخيار الثاني لمن لم يحالفهم الحظ في تكملة مشوارهم في التعليم العام، وهذا يعكس مدى الرغبة الاجتماعية للالتحاق بالتعليم العالي في المنطقة.

وتعي الدول اليوم الحاجة إلى تحقيق تقدم ليس فقط في التمكين من الحصول على التعليم المهني والتقني وإنما في تحسين نوعيته وصلته بالحياة وتعزيز قدرات القطاع الخاص في هذا المجال.

من الوسائل المهمة في زيادة جاذبية التعليم المهني والتقني بناء مسالك أفقية وعمودية بين نظام التعليم والتدريب المهني وباقي النظام التعليمي، بما في ذلك التعليم العالي، وقد تم تطبيق مناهج مختلفة في دول المنطقة، ولكن هذه التجارب كان من الصعب تعميمها ونشرها كنظم ثابتة.

ومن بين المسائل المستجدة في عملية توريث 2016 هو الحاجة إلى تنويع طرق تقديم التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات المجموعات المنتفعة والتي ينبغي إدراجها ضمن كل عملية تهدف إلى تحديد الاحتياجات.

كل الدول تشدد على أهمية نظام التعليم والتدريب المهني والدور الذي يمكن أن يلعبه في تعزيز الترابط الاجتماعي والجغرافي، لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله لتطبيق ذلك على أرض الواقع، ومعظم النشاطات التي تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأفراد الأقل حظاً أو المجموعات المهمشة مثل النساء وفاقدي التعليم والعمل والتدريب NEET أو المناطق النائية هي في مرحلتها التجريبية فقط فيما عدا بعض الاستثناءات لكنها بالمجمل لم تتحول إلى جزء من نظام وسياسة ثابتة، وهذا الأمر مهم خاصة للنساء، فهن يمثلن 50% من السكان بينما لا يزال تمكينهن من سوق العمل محدوداً، ومن بين النتائج الرئيسية لجولة 2016

هو مشكلة اللاجئين وتنامي أثرها وخاصة في الدول المستضيفة ونتائج ذلك على التعليم ونظام التعليم والتدريب المهني وسوق العمل.

الرسائل الأساسية حول الفعالية الداخلية

إن لم يتم تحسين طرق تقديم هذا التعليم فإنه لن تتحقق النتائج: أن الألوان للعمل على تعزيز الفعالية الداخلية.

منذ جولة 2010 لعملية توريث وخاصة منذ 2014 والتركيز منصب على الفعالية الداخلية لكل الفئات المعنية في نظام التعليم المهني والتقني في المنطقة، وهناك العديد من المشاريع والنشاطات والمبادرات القائمة في كل الدول والتي تستهدف تحسين جودة التعليم والتدريب المهني، لكن تأثيرها النظامي أقل من المتوقع، كما تسير الإصلاحات بخطى بطيئة بشكل عام، وما يعيق هذا التقدم هو عدة عوامل منها حجم قطاع التعليم والتدريب المهني في بعض الدول، وتكلفة الإصلاحات العالية والاضطرابات السياسية وغياب المؤشرات الخاصة بقياس التطور، ومع هذا فإن الدول جميعها تدرك الحاجة إلى تحسين طرق توفير التعليم والتدريب المهني والاستخدام الفعال للمصادر من أجل تحقيق تطلعات الأفراد والمؤسسات.

المعلمون والمدربون (السيرة المهنية، والتوظيف، والأعداد، والمؤهلات، والرواتب، والتدريب، وإعادة التدريب) هم أيضاً جزء من المشكلة، وهناك القليل من الإصلاحات على مستوى النظام تمت منذ عملية توريث 2010، وهناك القليل من التطور منذ جولة 2014 في تحسين نوعية ضمان الجودة لترقى عن كونها مجرد أداة مراقبة، ولكننا لو أخذنا 2010 كنقطة مقارنة، فسنلاحظ عدداً من التغيرات النظامية الأساسية وخاصة في الدول التي أسست مؤسسات متخصصة في ضمان الجودة، كذلك فإن تطوير المناهج والعمليات لا يرتبط نظامياً بمتطلبات سوق العمل على الرغم من أن الدول تتحرك باتجاه تبني نماذج قائمة على الكفاءة.

كذلك نشطت دول المنطقة أكثر منذ جولة 2010 ضمن نطاق التدريب العملي أو التعليم القائم على العمل، وتم تبني العديد من النماذج والتي حققت نجاحاً ملحوظاً لكن الصعوبة الأساسية تكمن في نشر هذه التجارب بشكل نظامي على مستوى الدولة، وقطاع الأعمال في المنطقة، وبمعظمه قائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يشجع المساهمة في توجهات التعليم هذه.

أظهرت كافة دول جنوب وشرق المتوسط اهتماماً بتأسيس إطار مؤهلات وطني ومعظمها وافق على تطبيق وتصميم إطار خاص بها، والتقدم في هذا المجال بطيء. فأطر المؤهلات الوطنية بطبيعتها تؤثر بشكل إيجابي على كافة مفاصل التعليم والتدريب المهني والتعليم العام ولها تأثيرها على الحوكمة، وبعض الدول منهكة في تطبيق أطر مؤهلات وطنية خاصة بنظام التعليم والتدريب المهني.

رسائل أساسية حول الحوكمة

تجزئة ومركزية أقل، مزيد من التنسيق للوصول إلى شفافية ومساءلة أكبر: من التجريب إلى الإصلاحات النظامية

مرت دول المنطقة، وخاصة الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بالعديد من التغيرات في ثقافتها المؤسسية ونظم الحوكمة فيها منذ عملية تورينو 2010، وقد ازداد الوعي بأهمية الحوكمة في إنجاح تطبيق إصلاحات نظام التعليم والتدريب المهني بشكل كبير، وسلطت جولة 2014 الضوء على مجالين للتقدم وهما: التصدي للتجزئة وزيادة اللامركزية، وهاتان المسألتان تم التأكيد عليهما في جولة 2016.

في المجال الأول تسعى الدول إلى تجربة معادلات مختلفة لتحسين التنسيق في أوساط الفئات ذات العلاقة على المستوى الوطني وقد حققت العديد من التغييرات منذ 2014، وفي المجال الثاني حصل تقدم في تفويض الصلاحيات على المستويين الإقليمي والمحلي للدول التي وضعت التخليص

من المركزية نصب أعينها. وبشكل عام فإن تحقيق تقدم في زيادة استقلالية نظام التعليم والتدريب المهني لا يزال محدوداً، باستثناء بعض الدول.

برزت الحاجة منذ عملية تورينو 2014 إلى مشاركة أكبر من جانب الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة أصحاب العمل، وهذا اتجاه آخذ في الاتساع في المنطقة رغم أنه لا يزال في مرحلة التصميم وليس التطبيق الفعلي. وتظل هناك أسئلة حول مدى قدرة الشركاء الاجتماعيين على لعب دور أكثر فعالية في العديد من دول المنطقة.

كذلك فالتطور في آليات التمويل والدعم المادي كان بطيئاً منذ 2010، سواء فيما يخص التعليم والتدريب المهني والتقني الأولي أو التدريب المستمر، وهذه مسألة بحاجة إلى مزيد من العمل في معظم الدول.

التغير الحقيقي منذ 2010 هو زيادة الوعي حول الحاجة إلى التطور باتجاه "ثقافة النتائج" والعناصر الأساسية المكونة لها وهي المساءلة والشفافية والمعلومات والمؤشرات لقياس التطور.

IL		PS		LB		JO		EG		DZ		TN		MA										
D2	D3	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015							
0.8	0.6	64.1	4.8	11.4	47.7			38.7	-0.6	-2.8	31.7	0.2	41.8	-0.6	-1.9	-4.4	47.4							
1.8	2.7	68.3	1.4	8.0	35.2			49.2	-8.5	-7.9	41.0	7.5	39.9	1.5	-2.7	-5.1	41.2							
-18.9	-24.3	5.3	9.7	9.3	25.9			9.7	-1.5	38.3	13.0	12.0	11.2	-4.6	5.2	6.6	9.7							
-28.9	-32.0	8.3	12.0	-4.7	24.2			8.1			m	1.3	7.7		-16.9	-11.9	5.9							
-8.0	0.9	11.2	7.7		24.6			8.7	1.8	-3.6	11.1	23.3	5.8	10.3	m	-0.6	-6.1	15.4						
-21.7	-25.0	6	14.8	3.6	20.3			13.9	-3.7	-2.4	8.2	-5.7	22.7	15.7				19.3						
-13.2	-13.6	3.8	6.3	32.0	31.8			11.4	4.3	13.4	18.6	-10.0	5.8	20.0	0.7	-30.5	14.1	21.1						
-12.9	-23.1	9.3	-0.7	4.9	40.7			16.8	-1.3	9.6	30.8	-22.5	6.9	26.5	17.1	39.1	29.9	2.3	20.7	35.5	7.2	18.2	20.8	
-13.0	-23.3	4.6	9.8	30.4	13.3			m	5.2	2.7	7.7			m	8.0	11.9	7.5	-14.9	9.8	10.1	4.8	1.6	6.5	
	-0.8	12.6	-1.6	-3.4	31.3			28.9	-20.2	-23.9	12.4	0.3	3.4	39.1	-0.7	-2.7	28.7	-13.4	-13.7	22.6	-0.5	-1.4	54.9	
		12.3			5.8			15.3			9.5			11.7			36.8			29.1			31.8	
4.2	2.1	9.9			m			m			m			m	76.9	-27.8	1.3						m	
2.6	4.9	53.1	12.2	39.2	29.5			22.5						20.4						25.3	23.8			9.8
	3.0	26.6			m			70.4	-4.4	46.3				m						22.3	71.6			m
	2.5	31.4			m			62.6		0.2	49.8			m						10.6	65.9			m
	-1.4	32.1			m			60.2	-1.0	67.5				m						7.1	74.8			m
-0.3	-0.3	70	-0.6	-11.3	31.4			m			33.2			27.8						0.6	51.6			m
-6.4	-9.3	15.6	2.5	10.3	32.1			21.3			24.6	-4.1	-16.5	26.8						15.5	29.1			27.9
4.2		40.8	5.0	5.0	2	-4.2	-4.4	26.2	-0.8	5.6	13.1	-4.5	-8.1	46.6						2.2	9.3			11.6
4.1		150.7	4.6	1.9	2.9	-0.1	0.6	46.4	-2.2	18.6	28.3	-4.7	31.5	1581.7						-5.4	49.9			119.5

IL		PS		LB		JO		EG		DZ		TN		MA	
D2	D3	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015	D2	D5	2015	D5
-25.0	-22.6	2.4	-10.0	-34.2	5	12.0		-16.6	-18.1	10.1		-17.0	23.0	0.0	-3.1
-2.5	-18.7	15.7	-1.3	-3.8	55.3	54.5		12.6	12.2	48.5			45.2	-1.4	1.6
-2.3	0.0	34.3	-1.3	3.9	15.8	15.3				25.2			7.8	-3.3	9.4
4.0	10.2	47.7	5.9	21.3	23.9	17.9							27.6	9.0	5.3
-4.3	4.6	27.8	-15.4	-27.8	1.32	2.6						-1.6	6.1		5.4
		91.1			m	m				m		m			m
3.9	10.0	8.5	5.6	15.7	4.7	0.0	0.0	3.8	2.2	9.2	2.6	11.2	4.2	1.0	33.2
0.0	0.4	24.8	-2.4	-4.3	37.4	-2.7	-2.1	31.3	-5.0	-4.5	-1.6	28.7	-8.3	-25.4	26.6

التحصيل الدراسي في أوساط البالغين، يدون تعليم (العمر +25)	44.7	-3.0	17.9	-3.1	44.7
التحصيل الدراسي في أوساط البالغين، التصنيف العالمي للتعليم ISCED 2-0 (العمر +25)	37.0	1.6	48.6	1.1	37.0
التحصيل الدراسي في أوساط البالغين، التصنيف العالمي للتعليم ISCED 4-3 (العمر +25)	10.5	9.4	17.8	7.6	10.5
التحصيل الدراسي في أوساط البالغين، التصنيف العالمي للتعليم ISCED 6-5 (العمر +25)	7.9	5.3	13.9	2.5	7.9
الانفاق على التعليم ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي	5.4		6.1		5.4
المعلمون الذين سلخوا سبل التطوير المستمر (%)	m		m		m
العدد الكلي للسكان (000 000)	33.2	4.2	11.2	1.0	33.2
الحجم النسبي للسكان الشباب (24-15)	26.6	-9.8	22.6	-4.5	26.6

المصادر:

مكاتب الإحصاء المحلية، المديرية العامة للمقوضية الأوروبية يوروستات، معهد الإحصاء في اليونان، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية
دليل المصطلحات:

D13: نسبة التغير من 2010 - 2013 / (2010 - 2013) * 100
D10: نسبة التغير من 2010 - 2010 / (2010 - 2010) * 100

التغير: أصفر = تغير إيجابي، بنفسجي = تغير سلبي
m - بيانات مفقودة

منخفض: التصنيف العالمي للتعليم 0-12 متوسط: التصنيف العالمي للتعليم 3-4، مرتفع: التصنيف العالمي للتعليم 5-8

ملاحظات:

مؤشرات استطاعات سوق العمل في إسرائيل تغطي 2012 لذا تم اعتماد D3 لإسرائيل بدلاً من D5 - D5 - فرقي ثلاث سنوات (2012-2015). إسرائيل أضافت الخدمة العسكرية في استطاعات القوة العاملة
معدلات النشاط - مصر، فلسطين، إسرائيل: 15-64، مصر آخر سنة متوفرة: 2012، لبنان آخر سنة متوفرة: 2014، لبنان آخر سنة متوفرة: 2012

معدلات البطالة - الجزائر 16-59، فلسطين، لبنان: 15-64، مصر آخر سنة متوفرة: 2012، لبنان آخر سنة متوفرة: 2012

معدلات البطالة بحسب التعليم - مصر: التصنيف العالمي للتعليم 2 ويتضمن التصنيف العالمي للتعليم 0-1، الجزائر: 16-24، لبنان آخر سنة متوفرة: 2009، مصر آخر سنة متوفرة: 2014

معدلات/نسبة البطالة في أوساط الشباب - الجزائر: 16-24، لبنان آخر سنة متوفرة: 2012، تونس المرجح 2012: D5

حالات العمل الحر - المغرب، مصر آخر سنة متوفرة: 2013، الجزائر آخر سنة متوفرة: 2012، تونس المرجح 2012: D5

فجوات المهارات - آخر سنة متوفرة: 2013، الجزائر آخر سنة متوفرة: 2007

ضعف التحصيل في القراءة والرايضات والعلوم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برنامج تقييم الطلاب الدوليين) - تم احساب D13 لفترة 2012-2015 و D10 لفترة 2009-2015

المنسحبون مبكرًا من التعليم والتدريب - مصر آخر سنة متوفرة: 2012

الذين يقتضون إلى التعليم والتدريب والوظائف NEET - الجزائر: 16-24، لبنان آخر سنة متوفرة: 2007

التحصيل الدراسي بعد الثانوي - المغرب: 25-34، مصر آخر سنة متوفرة: 2012، المغرب آخر سنة متوفرة: 2013، لبنان آخر سنة متوفرة: 2009

الطلاب في برنامج التعليم والتدريب المهني في الثانوية العليا - الجزائر آخر سنة متوفرة: 2011، المغرب آخر سنة متوفرة: 2012، مصر آخر سنة متوفرة: 2012

إسرائيل: المرجح ل D2: 2013، فلسطين المرجح ل D5: 2012

التحصيل الدراسي للسكان الفعاليين - الأردن آخر سنة متوفرة: 2010، لبنان آخر سنة متوفرة: 2012، المرجح للجزائر ل D5: 2012

الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي - المغرب آخر سنة متوفرة: 2009، إسرائيل، إسرائيل، إسرائيل: 2009، لبنان آخر سنة متوفرة: 2013، تونس آخر سنة متوفرة: 2014

العدد الكلي للسكان - في الأردن ولبنان لا يشمل اللاجئين، لبنان آخر سنة متوفرة: 2007، الأردن، المغرب آخر سنة متوفرة: 2014

الحصول على تعريف للمؤشرات ولتتبل كل ملاحق الدول، يرجى زيارة الرابط أدناه: www.torinoprocess.eu/hub/data-analysis

الملحق 2. دول جنوب وشرق المتوسط عملية تورينو 2016-17 أهداف الاتحاد الأوروبي 2020 في التعليم والتوظيف (تمرين مقارنة)

أهداف الاتحاد الأوروبي 2020	الاتحاد الأوروبي		إسرائيل			
	2013	2015	2013	2015		
< 10%	11.9	11.0	70.2d	70d	المنسحبون مبكراً من التعليم ** (18-24) (%)	
≥ 40%	37.1	38.7	51.7	53.1	التحصيل الدراسي بعد الثانوي (30-34) (%)	
≥ 75%	68.4	70.1	73.1	74.7	التوظيف (20-64) (%)	
≥ 15%	10.7	10.7	9.5	9.9	المشاركة في التعلم المستمر (25-64) (%)	
< 15%	17.8*	19.7	23.6*	26.6	القراءة	ضعف الأداء الدراسي بحسب تقييم PISA (%)
	22.1*	22.2	33.5*	32.1	الرياضيات	
	16.6*	20.6	28.9*	31.4	العلوم	
≥ 82%	75.4	76.9	m	m	معدلات التوظيف للخريجين حديثاً (20-34) (%)	

الأهداف الرئيسية

أهداف أخرى

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، يوروستات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ملاحظات: d: التعريف يختلف، m: بيانات مفقودة، * السنة المرجع 2012 ** يتضمن مؤشر الانسحاب المبكر من التعليم أولئك المسجلين في الخدمة العسكرية الإجبارية والنظامية في استطلاع القوى العاملة.



الاختصارات والأحرف الأولى

مؤسسة التدريب الأوروبية	ETF
الحكومة من أجل رفع قابلية التوظيف في منطقة المتوسط	GEMM
منظمة العمل الدولية	ILO
التصنيف العالمي للتعليم	ISCED
التعليم والتدريب المهني الأولي	IVET
(الشباب) بدون تعليم أو وظيفة أو تدريب	NEET
برنامج تقييم الطلاب الدوليين	PISA
التعليم والتدريب المهني	VET

رموز الدول

الجزائر	DZ
مصر	EG
إسرائيل	IL
الأردن	JO
لبنان	LB
ليبيا	LY
المغرب	MA
فلسطين	PS
تونس	TN



المراجع

2016–17 TORINO PROCESS COUNTRY REPORTS

European Training Foundation, *Torino Process 2016–17: Egypt, Jordan, Lebanon and Morocco*, ETF, Turin, 2017.

European Training Foundation and National authorities, *Torino Process 2016–17: Israel, Palestine and Tunisia*, ETF, Turin, 2017.

Dimova, R., Elder, S. and Stephan, K., *Labour market transitions of young women and men in the Middle East and North Africa*, International Labour Office, Geneva, 2016.

EBRD (European Bank for Reconstruction and Development), European Investment Bank and The World Bank, *What's holding back the private sector in MENA? Lessons from the Enterprise Survey*, World Bank, Washington, DC, 2016.

ETF (European Training Foundation), 'First Policy Leaders' Forum and Conference Declaration', Dead Sea, September 2012.

ETF (European Training Foundation), 'Second Policy Leaders' Forum: Summary of outcomes', Marseilles, October 2013.

ETF (European Training Foundation), 'Third Policy Leaders' Forum: Summary of outcomes', Turin, November 2014.

ETF (European Training Foundation), *Torino Process 2014: Southern and Eastern Mediterranean*, ETF, Turin, 2015a.

ETF (European Training Foundation), *Young people not in employment, education or training (NEET): An overview in ETF partner countries*, ETF, Turin, 2015b.

ETF (European Training Foundation), *Torino Process regional overview: Southern and Eastern Mediterranean*, ETF, Turin, 2017a. Last accessed 4 October 2017 at: www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/TRP_SEMED_overview

ETF (European Training Foundation), 'Rabat conference: Summary of outcomes', Turin, March 2017b.

OECD/European Commission/ETF, *SME Policy Index: The Mediterranean Middle East and North Africa 2014: Implementation of the Small Business Act for Europe*, OECD Publishing, Paris, 2014.





مؤسسة التدريب الأوروبية هي إحدى وكالات الاتحاد الأوروبي والتي تسهم في مساعدة الدول النامية على تطوير قدراتها البشرية من خلال إصلاح التعليم والتدريب وأنظمة سوق العمل ضمن إطار سياسة علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

www.etf.europa.eu

www.twitter.com/etfeuropa

www.youtube.com/user/etfeuropa

www.facebook.com/etfeuropa

www.torinoprocess.eu

#ETFTRP